مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤٩٤**

الاثنين، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابليير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد روغاتشيف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيدة تنكوبا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد غريكسا
	الصين	السيد ليوجنمين
	غانا	السيد كريستشن
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيدة تيلاليان

جدول الأعمال

الأطفال والصراعات المسلحة

رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2006/494)

06-44050 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأطفال والصراعات المسلحة

رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2006/494)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أوغندا، والبرازيل، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان مارينو، وسري لانكا، وسلوفينيا، وغواتيمالا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفنلندا، وكندا، وكولومبيا، وليبريا، ومصر، وميانمار، والهند، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان الآنفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2006/562، ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب، وفقا لممارسات مجلس الأمن السابقة، قيام مجلس الأمن بدعوة المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن يوم الاثنين، الموافق ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بشأن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة“.

أقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، والسيدة آن فينيمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والسيد آد ميلكرت، المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد إيان بانون، مدير التنمية الاجتماعية بالنيابة ومدير وحدة منع الصراعات وإعادة الإعمار التابعة للبنك الدولي، والسيد بوكيني بيك، ممثل هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/389، وهي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أوجه اهتمام أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2006/494، وهي تتضمن رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ من فرنسا، والوثيقة S/2006/497، وهي تتضمن رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ من رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

سوف أعطي الكلمة الآن للممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، السيدة راديكا كوماراسوامي.

السيدة كوماراسوامي (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة مجلس الأمن على اتخاذ مبادرته الجريئة، القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، التي تتوخى حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وأود أن أعرب عن امتناني الخاص للرئيس الفرنسي للمجلس، السيد جان - مارك دي لاسابليير، لقيادته النشطة والخلاقة في هذا الشأن.

وبينما نراقب ما تسفر عنه الأحداث في الشرق الأوسط، تذكّرنا هذه الأحداث بأن الأطفال كثيرا ما يتحملون العبء الأكبر للصدمة البدنية والنفسية التي يسببها الصراع المسلح. وكانت الرغبة في حماية الأطفال هي التي وحدت العالم منذ عام واحد حين أصدر مجلس الأمن ذلك القرار التاريخي. والقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) جديد من عدة وجوه تجعل له هذا الامتياز.

فهو شهادة بأن مجلس الأمن بإقراره آلية للرصد والإبلاغ قد التزم بتجاوز الأقوال والانتقال إلى أفعال محددة. وقد أنشئت تلك الآلية، التي تحدد بوضوح نظاما للإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال بدءا من الصعيد الميداني إلى مكتب الأمين العام، من أجل مزيد من الاجتهاد في التصدي للحالات المتعلقة بالأطفال في المناطق المتأثرة بالصراع. ويعرب مجلس الأمن من خلال هذا القرار أيضا عن عزمه على مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق تدابير ممكنة تستهدف معتادي الانتهاك لحقوق الأطفال. كما يدعو مجلس الأمن لوضع خطط بإجراءات محددة لوقف تجنيد الأطفال واستعمالهم كجنود، وتتيح للأطراف إطارا لكفالة الامتثال. ويكفل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة وجدول اجتماعاته التي تعقد كل شهرين إبقاء المجلس مسألة الأطفال والسلام والأمن قيد نظره الفعلي طوال العام.

وفي العام الماضي جرى إنجاز الكثير من هذه الخطة الطموحة لصالح الأطفال. فاجتمع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن أربع مرات ووضع برنامج عمله للعام. وقد اجتهدت منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اليونيسيف وإدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مع شركائها في العمل، تحت قيود زمنية شديدة لتفعيل تلك الآلية في بعض بلدان تجريبية، وقدم أول تقرير، وهو عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن في حزيران/يونيه من هذا العام. وتشترك أوساط المنظمات غير الحكومية بهمة في دعم برنامج الرصد والإبلاغ، كما يعجل ممثلو المجتمع المدني في البلدان المتأثرة بتعزيز الربط فيما بينهم بشأن الرصد والإبلاغ. وأخيرا، نرى من المشجع أن تتصدى جهتان أخريان من هيئات اتخاذ الإجراءات، هما لجنة حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية، على نحو فعال لمسألة الانتهاكات لحقوق الأطفال في حالات الصراع.

بيد أن موجة الدعم لهذا القرار وعملية الرصد والإبلاغ قوية، وأن حالة الأطفال في سيراليون وبوروندي وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية قد تحسنت بشكل ملحوظ، لا يزال الأطفال يعانون. ولا يزال ما يزيد على ٢٥٠ ٠٠٠ طفل يُستغلون كجنود أطفال من قِبل القوات والجماعات المسلحة في أنحاء العالم. وتتعرض عشرات

الآلاف من البنات للاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى. وتتزايد عمليات خطف الأطفال منهجية وانتشارا. فقد جرى منذ ٢٠٠٣ تشريد ما يزيد على ١٤ مليون طفل قسرا داخل أوطانهم وخارجها، كما يُقتل ما بين ٨ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ طفل أو يتعرضون للتشويه كل عام بفعل الألغام الأرضية.

وأود أن أعرض على المجلس قصة آبو، وهو صبي من سيراليون، اختطفته الجبهة المتحدة الثورية من مدرسته في كينيما. كان عمره لا يتجاوز ١١ عاما في ذلك الوقت. وبعد أربعة أعوام كان آبو قد تحول إلى قاتل، وقائد معروف ومهاب لثوار الجبهة وواحد من أصغر قادتهم سنا. وقامت الأمم المتحدة بتسريحه حين كان عمره لا يتجاوز ١٥ عاما، وحصل على عفو عن الفظائع التي ارتكبت خلال الصراع في سيراليون. وبالرغم من أن المجتمع المحلي تقبل عودة آبو، كان من الواضح أن الكثيرين فيه ما زالوا يخشون الطفل، وتعرض للعزلة بشكل كبير. ثم اختفى آبو بعد ستة أشهر من التئام شمله مع أسرته. وبعد ذلك بثلاث سنوات كان آبو بين الأطفال الذين جرى نزع سلاحهم وتسريحهم في كوت ديفوار. وروى قصة عن ترك مجتمعه المحلي في سيراليون لأن ”أرواحا شريرة كانت تطارده“ وعن إعادة تجنيده ليقاتل في ليبريا لحساب جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية. وذهب في وقت لاحق للعمل كأحد المرتزقة في كوت ديفوار، مع مقاتلين آخرين من الجبهة. وفي مقابلة مع موظفي الأمم المتحدة، شرح آبو ذلك بقوله

> ”رحلت لأني أعرف في الواقع كيف أتصرف جيدا في القتال وكيف أكون جنديا، إلا أنه يوجد سلام في سيراليون“.

وتصور هذه القصة مأساة رهيبة من مآسي الصدمة التي يتعرض لها الأطفال والمجتمعات المحلية التي يُجبرون على معاملتها بوحشية، والتحديات الهائلة التي تعترض النجاح في شفاء الأطفال وإعادة دمجهم في أعقاب الصراعات، وإعادة تجنيد الأطفال في الصراعات المتنقلة عبر الحدود. ومن المؤسف أن هناك الكثيرين جدا من أمثال آبو هناك، ونحن مضطرون لحمايتهم.

ومن هذا المنطلق، ننتظر مداولات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن وتوصياته إلى المجلس بشأن التقرير عن حالة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد انتهت الآن المرحلة الأولية لإنشاء آلية للرصد والإبلاغ. وحان الوقت ليتخذ المجلس إجراء فعالا ضد معتادي الإجرام. وبما أن اليوم يمثل مرحلة هامة بالنسبة للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فإن رد فعل المجلس تجاه أول تقرير موضوعي يقدم إليه عن الأطفال والصراع المسلح يتيح فرصة كبرى لفرض تدابير من أجل تجنيب مزيد من الأطفال مصير آبو. والعالم يراقب والأطفال يراقبون. ويجب ألا نخذلهم.

وقد كانت منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها على مستوى التحدي بما أبدته من الاستجابة الكاملة والقديرة في هذه المرحلة الأولى من تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ووجدنا استجابة الجهات الفاعلة مشجعة على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي والدولي. ويتعاون كثير من الشركاء وأصحاب المصلحة معا ليجعلوا قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) قصة نجاح من أجل الأطفال. ويغتنم مكتبي هذه الفرصة لشكرهم جميعا على مثابرتهم والتزامهم.

والآن إذ تشرف هذه المرحلة الأولى من التنفيذ على نهايتها، حان الوقت لكي تتجاوز منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن النطاق المحدود لهذه المرحلة ويوسعا النطاق الجغرافي لآلية الرصد والإبلاغ لتشمل جميع الحالات المعنية التي ترتكب فيها انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة.

إضافة إلى ذلك، يجب أن يبدأ المجتمع الدولي في النظر إلى حلول طويلة الأجل فيما يتعلق بالأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وأعرب عن وقوفي إلى جانب زملائي في الوكالات التابعة للأمم المتحدة، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، فضلا عن شركائنا من المنظمات غير الحكومية، في الدعوة القائلة بأن الحلول المؤقتة لا تكفي للاستجابة بالقدر الملائم لاحتياجات الأطفال المتأثرين بالصراع، بل ينبغي إعداد استجابات إنمائية طويلة الأجل ينتج عنها إعادة إدماج أولئك الأطفال بشكل مجدٍ، يشمل توفير سبل حصولهم على التعليم وطرق كسب العيش البديلة. وينبغي أن تشكل هذه الأمور أسس العمل الدولي المتضافر والالتزام المتواصل بتوفير الموارد والمساعدة التقنية لأولئك الأطفال.

وفي الختام، يمثل هذا الشهر أيضا ذكرى مرور عشر سنوات على تقرير غراسا ماشيل عن الأطفال والصراعات المسلحة، الذي أدى لنشوء وعي في الأمم المتحدة بشأن محنة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. ومن هذا المنطلق، أجد من المفيد أن أعود إلى كلمات غراسا ماشيل ذاتها لتذكرنا بالسبب الذي نجتمع من أجله اليوم. قالت:

”لا يسعنا أن نفرط في أطفالنا وما يمثلونه من ثروة كبيرة. لا نملك أن نفرط في طفل واحد، ولا ليوم واحد. لقد تأخرنا كثيرا عن العمل لأجلهم، وتأثير الصراعات على الأطفال هو مسؤولية الجميع ويجب أن تكون محل اهتمام من الجميع“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيدة آن فينيمان.

السيدة فينيمان (تكلمت بالانكليزية): يسعدني أن أنضم إليكم اليوم في مجلس الأمن يوجه انتباهه إلى حالة الأطفال في الصراعات المسلحة. ونقدر دور الحكومة الفرنسية خلال السنوات الست الماضية في ضمان أن يكون برنامج السلم والأمن لمجلس الأمن نافعا وحاميا للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

وكما يعلم الجميع هنا، فإن استهداف الأطفال ما زال مستمرا اليوم في الصراعات المسلحة. ومنذ العام ١٩٩٦، فقد ما يناهز مليوني طفل حياتهم بسبب الحرب، بينما أصبح ١٢ مليونا من الأطفال الآخرين بدون مأوى، وأصيب ما يناهز ستة ملايين طفل بالجروح والإعاقات الجسدية الناجمة عن الحرب. والأطفال هم أول من يعاني من الفقر وسوء التغذية والاعتلال الصحي نتيجة للاضطرابات الناجمة عن الحروب.

وفي كل منطقة من العالم ما زال الفتية والفتيات يعانون من عواقب وجودهم في مناطق الحرب. والحالة الراهنة في الشرق الأوسط ليست حالة استثنائية.

إن قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، والفريق العامل المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة يمثلان بداية عهد جديد من التعاون لإنهاء أفظع الانتهاكات ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. وسيساعد الرصد والإبلاغ الفعالان على كشف مدى وشدة الانتهاكات، وعلى توفير المزيد من المساءلة لأولئك الذين يستهدفون الأطفال ويسيئون معاملتهم أو يستغلونهم، وسيعززان برامج مساعدة وحماية الأطفال.

وبالإضافة إلى آلية الرصد والإبلاغ الفعالة، هناك ثلاث مجالات ذات صلة مباشرة بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وهي استخدام الأطفال من جانب القوات والجماعات المسلحة، والعنف على أساس الجنس، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أولا، في ما يتعلق بالرصد والإبلاغ، وبالتعاون مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المنشأة في كل من البلدان

السبعة الرائدة، بدأت اليونيسيف مع شركائها تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ. وتم تطوير مصطلحات مشتركة ووضع الحد الأدنى من مجموعة المؤشرات المتعلقة بانتهاكات حقوق الأطفال. وقدمت المساعدات التقنية والدعم الإرشادي من خلال الزيارات التي شملت نيبال، وبوروندي، والصومال، وكوت ديفوار. وستستمر اليونيسيف، بالتعاون مع شركائها من المنظمات غير الحكومية، تقديم المساعدة لضمان أن يقود الرصد والإبلاغ إلى وضع برامج لمنع النتائج المترتبة على تلك الانتهاكات والتصدي لها. وعلى سبيل المثال، فإن البيانات الموثوق بها حول انتشار أعمال العنف الجنسية يمكنها أن تساعد في اتخاذ القرارات بشأن إقامة العيادات وخدمات الدعم الأخرى.

ثانيا، في ما يتعلق بتجنيد الأطفال، فإن الفتيات والفتيان يشتركون أحيانا بشكل مباشر في القتال، ولكنهم أيضا يستغلون كسعاة ومخبرين وطهاة وحمالين أو خدامين لأغراض الجنس. ويمكن أن يتم التجنيد قسريا، ولكنه ينتج أيضا عن عوامل أخرى كالفقر. ولذلك، يجب أن تكون الوقاية والتسريح وإعادة الإدماج عملية شاملة، بحيث تشمل أيضا توفير التعليم والتدريب والدعم والحماية للأطفال. ويجري إعداد وثيقة تعرض المبادئ التوجيهية للوقاية من استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة وتسهيل تسريحهم وإعادة إدماجهم. وستستضيف الحكومة الفرنسية ندوة في باريس في نهاية العام لعرض الوثيقة.

ثالثا، إن العنف القائم على أساس الجنس هو أحد الآثار المدمرة الأخرى للصراع التي تلحق بالأطفال. ويمثل العنف الجنسي تهديدا خطيرا على الأطفال، ولا سيما بالنسبة للفتيات. وأكثر من ٤٠ في المائة من الاعتداءات الجنسية المبلغ عنها تمس الفتيات في سن ١٥ عاما أو أقل. وفي حالات الصراع، غالبا ما يستخدم العنف ضد النسوة والفتيات كأسلوب حربي استراتيجي، وكثيرا ما يتصل بزيادة خطر وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتفتقر بلدان عديدة إلى البيانات حول العنف على أساس الجنس بسبب غياب آليات الإبلاغ وخدمات الدعم، إلى جانب العوامل الأخرى كالخزي ووصمة العار.

ويوفر القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) فرصة ليس لتعزيز الإبلاغ عن أعمال العنف على أساس الجنس فحسب، بل أيضا لتعزيز برامج إيصال خدمات الدعم الصحية والنفسية والقانونية. والعنف الجنسي ضد الأطفال لا يمكن التسامح إزاءه، ويتحتم علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنعه والتصدي لآثاره.

رابعا، في ما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن المجلس يعي جيدا آثار تلك الأسلحة على الأطفال في الصراعات المسلحة. وستعمل اليونيسيف بالتعاون مع الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا المجال أيضا، هناك حاجة إلى الدراسات وعمليات المراقبة التي يمكنها أن تساعد في وضع برامج لمنع العنف وإعادة تأهيل الضحايا الأطفال. إن دعم مجلس الأمن من خلال تشجيع احترام الحظر على السلاح، بما في ذلك اعتبار المخالفات جرائم والمعاقبة عليها، يعتبر أساسيا بكل تأكيد.

واليونيسيف تكن التقدير العميق لالتزام المجلس بالتصدي لمسألة الأطفال في الصراع المسلح. ونشجع على تحسين آليات الرصد والإبلاغ في البلدان التي يتضرر فيها الأطفال بالصراعات المسلحة. ويجب ضمان سلامة وأمن العاملين في تنفيذ تلك الآليات. ولا يجوز في أي ظرف من الظروف أن يتعرض موظفو الأمم المتحدة أو شركاؤنا إلى الاستهداف وهم يؤدون أدوارهم الأساسية.

ويوفر قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) الفرص لتوحيد العناصر الرئيسية للرصد والامتثال والمساءلة. وتقع

على عاتق الحكومات مسؤولية أساسية عن حماية سكانها. ويجب أن يذكّر المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بشكل جماعي واعتيادي، جميع أطراف الصراع بأن المخالفات الجسيمة ضد الأطفال لا يمكن التسامح إزاءها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية) أعطي الكلمة الآن للمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد آد ملكيرت.

السيد ملكيرت (تكلم بالانكليزية): من دواعي سعادتي الغامرة أن أتكلم اليوم أمام مجلس الأمن. وأود أن أهنئ أعضاء ورئاسة مجلس الأمن على دوام تركيز الانتباه الجماعي على المسألة الهامة المتمثلة في الأطفال في الصراعات المسلحة. ونحن في الأمم المتحدة نشعر بالامتنان الخاص للسيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة.

وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأسرة الإنمائية على نطاق أوسع، فإن الأطفال والشباب شركاء مهمون في بناء السلام المستدام ومنع الصراعات العنيفة والإسهام في التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والأطفال والشباب ليسوا مجرد ضحايا لديهم احتياجات خاصة، بل هم أيضا وكلاء أقوياء للمصالحة والتغيير الإيجابي. إن الكثير من برامجنا وسياساتنا المتصلة بحقوق وحماية ورخاء الأطفال المتضررين بالحروب تستند بشكل متزايد إلى هذه العقيدة الأساسية.

واسمحوا لي أن أذكر بعض الأمثلة. إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاءه في جنوب السودان، لم يقدموا الدعم لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لغير البالغين فحسب، بل أيضا ساعدوا مؤخرا، بالتعاون مع فعاليات المجتمع المدني، في تنظيم مؤتمر الشباب للسلام. وفي أوغندا خصصت برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بنودا خاصة لعودة الفتيات اللاتي خطفن على أيدي المتمردين، ويواجهن، لدى عودهن إلى مجتمعاهن، وصمة العار المتصلة بحمل الأطفال نتيجة للاغتصاب أو خارج عقد الزواج. وفي سيراليون، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة وطنية – المجالس الوطنية للشباب – التي تعلم الشباب المهارات المتعلقة بالمشاركة من جديد في عملية الحكم من خلال انتخاب مجالسهم التي تملك سلطة اتخاذ القرارات على المستويين المحلي والوطني. وفي منطقة دلتا النيجر في نيجيريا، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه، وبالتعاون مع شركة شل للبترول، الجهود من أجل توفير بدائل من العنف المسلح للشباب تملك مقومات الاستمرار. وبدلا من توفير التدريب المهني لفترة قصيرة، تتعلق هذه المساعدة بإنشاء مراكز للشباب على مستوى المقاطعة، وتزود الشباب بحزمة متكاملة من المهارات، بدءا من إنشاء الأعمال التجارية وصولا إلى إدارة الأزمات، بالإضافة إلى المرافقة الطويلة الأجل التي يحتاجون إليها لكي يصبحوا أصحاب مشاريع تجارية ذوي اكتفاء ذاتي.

وفي بورت أو برانس، أدت مبادرة في غاية النجاح لإيجاد الوظائف إلى اندماج الأطفال في أنشطة مدنية، مثل جمع القمامة وإصلاح المرافق العامة الأساسية، وهكذا أصبحوا ناشطين في إعادة الإعمار.

وتوضح هذه الأمثلة أننا في حاجة، بل وفي استطاعتنا، تشغيل الناشئة في مبادرات إدارة الصراع وبناء السلام، بما في ذلك إتاحة المهارات العملية للناشئة في مرافقة مجتمعاهم في مجال إعادة إحياء الزراعة، وبذا ينخفض الضغط على المناطق الحضرية، وكذلك تدريبهم على المهارات القيادية.

وعن طريق مبادرة السلام في اتحاد نهر مانو، يؤيد برنامج الأمم المتحدة للتنمية الجهود المبذولة في ليبريا، وسيراليون، وغينيا لوضع هذه الوسائل موضع التنفيذ. وهي تشمل إعادة التسريح الناجحة التي تشرف الأمم المتحدة

عليها لعدد ٦٠ ٠٠٠ من المحاربين السابقين في ليبريا، حيث سعى برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى تركيز الاهتمام على إعادة إدماج صغار المحاربين أولا، وخاصة منهم البنات والشابات في مجتمعاتهم. وحتى الآن أعيد إدماج ما لا يقل عن نصف المحاربين السابقين بنجاح في مجتمعاتهم. ويكمن التحدي في توفير الفرص الطويلة الأجل لهم لتمكينهم سياسيا واقتصاديا، وخاصة عن طريق إيجاد الوظائف.

ولذلك علينا أن نتطلع بعين ناقدة إلى ما يمكننا أن نعمله لتحسين جهودنا كي نجعل من الشباب نشطاء من أجل السلام. كم من المرات نقوم بعمل تقييمات لحاجات ما بعد الصراع، أو بوضع استراتيجيات مرحلية لتخفيض الفقر تركز تركيزا خاصا على مبادرات من أجل تمكين الشباب سياسيا واقتصاديا؟ إننا نستشعر القلق غالبا بشأن وجود أعداد كبيرة من الشباب العاطل عن العمل كتهديد للسلام والأمن في الحالات المقلقة. ولكن كم مرة نقوم بجهد لتدريب الشباب كمراقبين للانتخابات، أو كراصدين للسلام في مجتمعاتهم، أو كأعضاء في شبكة وطنية من الوسطاء الذين يستطيعون المساعدة في إحلال السلام بمجتمعاتهم؟ وإذ ننفق البلايين من الدولارات لإعادة إعمار مجتمعات ما بعد الصراع، فنحن بحاجة أيضا إلى استثمار أكثر في إنشاء برامج للخدمة الوطنية يمكن لها أن تتيح للشباب مهارات حياتية خلال مساعدتهم في إعادة بناء مجتمعاتهم.

وبنفس الطريقة التي تحركنا بها بعيدا عن المناحي التقليدية إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلى مناح جديدة، تولى الأولوية لا إلى مجرد نزع سلاح المحاربين السابقين، بل إلى عودتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة في مجتمعاتهم المحلية، فنحن بحاجة إلى منحى جديد للشباب والصراع المسلح. ويمكن تسمية هذا المنحى بالثلاثي الجديد، المتمثل في تشغيل الشباب في جهود لبناء سلام دائم، وتعليمهم مهارات حياتية ليس مجرد تدريب وظيفي لا ديمومة فيه، وتمكينهم من إنماء واغتنام الفرص السياسية والاقتصادية بغية تغيير بلادهم ومجتمعاتهم.

وفي الختام، أدعو أعضاء مجلس الأمن، بل وكل الدول الأعضاء، إلى أن يزودوا وجود الأمم المتحدة في أرض الواقع، بما في ذلك الفرقاء القطريون، بالأدوات والموارد التي يحتاجون إليها للتحرك نحو العمل بطريقة أكثر فعالية مع الشباب في حالات الصراع المسلح، لكي يصبح الأطفال والشباب شركاء كاملين في تقريب بلادهم ومجتمعاتهم إلى السلام والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمدير التنمية الاجتماعية بالنيابة ورئيس وحدة منع الصراع وإعادة الإعمار بالبنك الدولي، السيد إيان بانون.

السيد بانون (تكلم بالانكليزية): لم يتمكن رئيس البنك الدولي، السيد بول وولفوتيز من الحضور اليوم، وأود أولا أن أنقل تحياته الحارة إلى مجلس الأمن. لقد طلب إليَّ الرئيس وولفوتيز أيضا أن أنقل إلى وزير الخارجية الفرنسية فيليب دوست - بلازي تقديره لتنظيم هذه الجلسة الخاصة ولدعوة البنك الدولي، وإلى السفير جان - مارك دلا سابليير لرئاسة هذه الجلسة.

وكما يعرف الكثيرون من الأعضاء، ضاعف البنك الدولي كثيرا خلال السنوات العشر الماضية من عمله في مجال الصراع المسلح، فزاد من أبحاثه بشأن الصراع والتنمية، معتمدا أدوات ومناحي وآليات تمويل أكثر مرونة لدعم البلدان في الانتقال من العنف المسلح إلى التنمية المستدامة ولقد استكشفت البحوث الوشائج القوية بين الفقر والصراع، والحاجات الخاصة للجماعات الضعيفة. ومن الواضح أن الأطفال من بين الجماعات المتضررة من الصراع وهم الأكثر تعرضا للخطر. ويعيش أكثر من ٣٠٠ مليون من الشباب من الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة في بلدان

متضررة من الصراع المسلح، وهم يمثلون ما يقرب من خمس مجموع سكان العالم من الأطفال والشباب. ويواجه الأطفال والشباب في ظروف الصراع عددا من الحاجات المعقدة والملحة. ونرى في جلسة اليوم فرصة هامة لمناقشة تلك الحاجات المعقدة ولتفقد الوسائل التي يمكننا أن نعمل بها معا لتوفير فرصة لأولئك الشبان في مستقبل أكثر سلاما ورخاء.

وأخذا في الاعتبار الورقة المفاهيمية التي أعدت لهذه الجلسة، أود أن أركز ملاحظاتي أولا على ما يوضح منحى البنك الدولي، وثانيا على تقديم أمثلة على عمليات البنك الهادفة إلى دعم الأطفال في أُطر الصراع وما بعد الصراع، بما في ذلك الأطفال المسرحون.

وكما هو الحال في معظم أنشطة البنك، يشكل العمل التحليلي أساسا لسياستنا ولأنشطتنا العملياتية. وعلى سبيل المثال، عمدت الدراسات الأخيرة إلى ترشيد تسريح وإعادة إدماج الأطفال الجنود في أفريقيا، وإلى بلوغ غايات تربوية لكل الأهداف في البلدان المتضررة من الصراع. وكذلك اهتممنا بتفهم أفضل لآثار الزيادات الناشئة في عدد الشباب على الصراع وعدم الاستقرار. ووجدنا أن الزيادات الناشئة في عدد الشباب تجعل البلدان غير مستقرة بدرجة أكبر وبذا تصبح أكثر تعرضا للصراع المسلح؛ إلا أن الشباب ليسوا بالمشكلة، إذ هم ليسوا بالعدو. والتحدي هو بالأحرى زيادة الوظائف وفرص المعيشة للناشئة ومنحهم صوتا ونفوذا في القرارات التي تؤثر في حياقم. كما يركز البحث الحديث على طريقة صوغ الشبان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا لهويتهم بالذات ولماذا ينبني هذا التصنيف لذكورقم على القوة عن طريق العنف غالبا.

وبالإضافة إلى ذلك، أصبح الأطفال والشباب مؤخرا، محطا خاصا لاهتمام البنك الدولي. ومنذ ثلاث سنوات أنشأنا وحدة للأطفال والشباب في شبكة التنمية البشرية التي تعمل عبر المؤسسة في عدد من المجالات المتشابكة كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك الحاجات الخاصة للأطفال والشباب المتضررين من الصراع. وتقرير التنمية العالمية لهذا العام يركز على الأطفال والشباب؛ كل هذا العمل يركز الضوء على الحاجات المتعددة الجوانب للأطفال والشباب من حماية إلى عنف إلى تربية وتدريب إلى دعم سيكولوجي واجتماعي.

وتعلمنا أيضا أن الأطفال والشباب يواجهون حاجات مختلفة، رغما عن أنه ينبغي أن تكون الاستعدادات المطلوبة في مكانها في أقرب وقت ممكن. ومن الواضح أن حماية الأطفال والشبان من العنف أولوية ملحة، ولكن علينا أيضا أن نفهم أن الشباب في الصراع يواجهون فترة انتقالية متزامنة وأكثر تعقيدا من الصراع والطفولة إلى السلام ومرحلة البلوغ.

والآن أود أن أتناول عمليات البنك المتصلة بالأطفال في حالات الصراع وما بعد الصراع مباشرة. وبالإضافة إلى مشاريعنا العادية، فإنه لدينا عدد من المرافق المدعومة بمنح تساعد البلدان المتضررة من الصراع والدول الضعيفة والحاجات الخاصة بالشباب. فمثلا دعم صندوق البنك بعد الصراع عددا من الأنشطة في مجال التسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال الضالعين في الصراع المسلح، وغالبا ما يكون هذا في شراكة مع اليونيسيف، مثلما حدث أخيرا في كوت ديفوار. وسوف يهتم صندوق ائتماني أنشئ أخيرا وتدعمه إيطاليا بالأطفال والشبان المعرضين للخطر في أفريقيا الغربية.

وهناك برنامج أكثر شمولا هو برنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد المانحين في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. ويدير البنك الدولي هذا البرنامج ذا الوكالات المتعددة، متعاونا مع وكالات الأمم المتحدة وشركاء آخرين،

ويدعمه عدد من المانحين بمن فيهم فرنسا. ويستهدف حاليا ٤٥٠ ٠٠٠ من المحاربين السابقين في سبعة بلدان. ويدعم البرنامج أيضا مشاريع خاصة تكمل البرامج الوطنية التي تتوخى إتاحة العون في التسريح وإعادة الإدماج بصورة أكثر فعالية في ظروف طارئة أو استهداف جماعات خاصة مثل الأطفال المنتسبين إلى جماعات مسلحة.

ومنذ عام ٢٠٠٣، والبرنامج يمول ستة مشاريع خاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بميزانية ٢٠ مليون دولار لمنع التجنيد وللتسريح ولاقتفاء الأثر وإعادة إدماج الأطفال المنتسبين إلى جماعات مسلحة. ونجم عن هذا إطلاق سراح وتسريح حوالي ١٩ ٠٠٠ طفل من بين ما يقدرون بـ ٢٥ ٠٠٠ طفل منتسبا إلى جماعات متحاربة. وهناك مشاريع متشابهة في بلدان أخرى في منطقة البحيرات الكبرى.

أود أن أنهي ملاحظاتي بالتأكيد على الحاجة إلى تعزيز التعاون والشراكات إذا أردنا أن نتناول على نحو فعال احتياجات هذا الفريق الهام. وعلى الرغم من أننا ضاعفنا في السنوات القليلة الماضية جهودنا في البنك الدولي لدعم البلدان المتضررة من الصراع ولنستهدف على نحو أفضل الاحتياجات الخاصة للشباب المتضررين من الصراع، فإننا ندرك تماما الحاجة إلى العمل مع زملائنا في منظومة الأمم المتحدة وأيضا مع الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الشريكة لنا إذا أردنا إحداث أثر مستدام. إن الأطفال والشباب في البلدان المتضررة من الصراع يستحقون دعمنا، ليس لأنهم ضعفاء ذوو احتياجات خاصة فحسب ولكن لأن هذا الدعم استثمار طيب، استثمار في مستقبل أكثر أمناً وسلاماً أيضا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يحددوا بياناتهم بما لا يزيد عن أربع دقائق، بقصد تمكين المجلس من القيام بعمله بسرعة. والوفود التي لديها بيانات طويلة يُطلب منها أن تتفضل بتعميم النص كتابة وأن تدلي بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية. باسم مجلس الأمن أرحب ترحيباً حاراً بماري - مادلين كلالا، وزيرة حقوق الإنسان.

السيدة كلالا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): السيد الرئيس، دعوني أبدأ بياني بأن أخبركم بسرور وفدي الكبير برؤيتكم ترأسون مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه هذا من سنة ٢٠٠٦، وبأن أعرب لكم عن شعوري بالاعتزاز بالمشاركة في هذه المناقشة الهامة التي أتنبأ بأنها ستكون ناجحة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للإقرار بالطابع الأساسي للتقرير عن أنشطة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة (انظر S/2006/497، المرفق) الذي كان لكم، السيد الرئيس، شرف قيادته، وأن تشكروا السيدة رذيكة كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، والسيدة آن فنمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على بيانيهما المهمين.

ويرحب وفد بلدي بالاهتمام المتنامي لمجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة المأساوية للجنود الأطفال. إنه يؤيد الإئتلاف الذي يقصد به إنهاء استعمال الجنود الأطفال، والفريق العامل وآلية الرصد وتقديم التقارير التي ترمي إلى حماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

والتقرير الأخير المقدم من الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2006/389) يصف وصفا موضوعيا الحالة السائدة في بلدي في السنوات الأخيرة الماضية. بيد أن المرء بحاجة إلى أن

يشير إلى أن الانتهاكات التي تسلط الأضواء عليها في هذا التقرير ترتكبها على نحو رئيسي عناصر الجماعات المسلحة التي لا تزال نشيطة في أجزاء معينة من البلد، وخصوصا ايتوري وكيفوس الشمالية والجنوبية.

ولكن، كما هو معروف، أحرزت الحكومة التقدم الكبير في مكافحة استعمال الأطفال في الصراعات المسلحة من ناحية المنع ومن ناحية الحماية.

فيما يتعلق بجهود الوقاية، ينبغي لي أن أشير إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية صدقت على كثير من الصكوك القانونية الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية الأطفال ونفذتها. واليوم، ينبغي للمرء أن يعترف بأنه منذ ١٩٩٩ احتلت جمهورية الكونغو الديمقراطية المرتبة الثالثة بين البلدان الأفريقية التي تتوفر لديها خطة عمل وطنية في هذا المجال، وفقا لأحكام القرار الذي اتخذه المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في فيينا الذي عقد سنة ١٩٩٣.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن كل هذا التقدم التشريعي دعمته حملة كبيرة للتعميم ورفع مستوى الوعي، من جانب كل من الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية. وهذه الحملة، التي لا تزال جارية، تستهدف المسؤولين المكلفين بتنفيذ هذه القوانين وأيضا الآباء والأطفال.

و لم تدخر الحكومة جهدا فيما يتعلق بحماية الأطفال الذين يجندون انتهاكا للأحكام القانونية السارية المفعول. في سنة ١٩٩٩، على الرغم من حالة الحرب، نظمت الحكومة محفلا هاما معنيا بتسريح الجنود الأطفال حضره خبراء من عدد من البلدان في أفريقيا وأوروبا وآسيا والأمريكتين. ووفّر ذلك المحفل زخما لتصور ظاهرة الجنود الأطفال في بلدي وأدت توصياته إلى مرسوم القانون رقم ٠٦٦ المؤرخ في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الذي تعلق بتسريح وإعادة إدماج الجماعات الضعيفة داخل القوات القتالية.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، وضعت الحكومة، وهي تواصل العملية الجارية، بمساعدة عدد من الجهات الشريكة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهذا البرنامج موّله البنك الدولي والبرنامج المتعدد البلدان للتسريح وإعادة الإدماج، وهو يتناول نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجميع المقاتلين غير المؤهلين للخدمة في الجيش الجديد المدمج الذي أعيد بناؤه، بما في ذلك الجنود الأطفال. وتقوم بتنفيذه هيئة تدعى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومختصر اسمها كونادير.

وتنفيذ البرنامج الوطني أدى إلى نتائج مشجعة. وفي الواقع أنه من مجموع مقدر بـ ٠٠٠ ٣٣ طفل مرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة، وضع ٠٥٤ ١٩، منهم ٨٨١ ٢ فتاة، في بنى للدعم الانتقالي يوفرون لهم الرعاية النفسية لمساعدتهم في الانتقال من الحياة العسكرية إلى الحياة المدنية، بقصد إعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

ومنذ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، من الـ ٠٥٤ ١٩ من الجنود الأطفال الذين أخرجوا فعلا من جماعاتهم وقواتهم المسلحة أعيد توحيد ٤٧١ ١٢ مع أسرهم. ومن هؤلاء الـ ٤٧١ ١٢ الأطفال الذين أعيد توحيدهم مع أسرهم عاد ٧١٧ ٩ إلى المدارس بينما يعاد إدماج ٣١٢ ٦ في الاقتصاد.

بيد أن من اللازم أن ألاحظ أن تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واجه عددا من القيود الكبيرة، بخاصة فيما يتعلق بالصعوبات المتعلقة، من ناحية واحدة، بتحديد مكان أسر الأطفال بقصد إعادة توحيدهم، ومن الناحية الثانية، برصد حالة جميع الجنود الأطفال الذين أعيد توحيدهم ويوفر لهم الدعم في إعادة الإدماج. وتتعلق قيود أخرى بالنقص في الأموال المخصصة لرعايتهم وفي بؤر التوترات الجارية في أجزاء معينة من البلد.

إن تعزيز مكافحة ظاهرة الجنود الأطفال في بلدي يتطلب التوصل بسرعة إلى حلول تأخذ في الحسبان القيود التي ذكرتها.

ومن وجهة النظر هذه، فيما يتعلق بنقص الموارد المخصصة لرعاية الأطفال، يجب أن أشير إلى أن التمويل الكلي للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يبلغ حوالي ٢٠٠ مليون دولار، منها تخصص فقط ٥ ملايين دولار للأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة. وحتى اليوم لا يزال ١٤ ٠٠٠ طفل بحاجة إلى إخراجهم من الجماعات والقوات المسلحة، بينما تم فعلا إنفاق كل الأموال المخصصة لهذا الغرض. من الضروري أيضا مواصلة تنفيذ البرنامج بالدعم الكبير الإضافي المقدم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بمواضيع هذه المناقشة، في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١)، يعتقد وفد بلدي، الذي يعتزم تقديم كامل تعاونه لآلية الرصد وتقديم التقارير التي أنشئت تنفيذا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بأن آلية ''التسمية والتخزية'' ينبغي أيضا أن تشمل جميع الأطراف في صراع من الصراعات، الأطراف التي تجند وتستعمل الجنود الأطفال، بغض النظر عما إذا كانت تلك الحالة مدرجة أو غير مدرجة في جدول أعمال المجلس.

وسأكون مقصرا لو أنهيت بياني دون أن أعرب عن امتناني للمجتمع الدولي الذي لم يتوقف لحظة عن دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ البرنامج. وترحب حكومة بلادي بتعاون مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في كينشاسا، وتشيد باهتمامه الكبير بحماية الأطفال. كما أنها تشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنظومة بريتون وودز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على مشاركتها النشطة في جهود الحكومة في عملية تسريح الجنود الأطفال.

وأخيرا، اسمحوا لي في هذه الأوقات العصيبة، أن أذكر بأن هناك عددا كبيرا من الأطفال يعيشون في حالات حدث فيها إخلال بالسلام والأمن الدوليين. وأفكر هنا بصفة خاصة في أطفال السلطة الفلسطينية وأطفال دولة إسرائيل وأطفال لبنان. وجمهورية الكونغو الديمقراطية على ثقة كاملة بأن المجلس سيتوصل في القريب العاجل إلى حل للمأساة التي تقع حاليا في الأرض المقدسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم مجلس الأمن، أتوجه بترحيب حار إلى سعادة الأونرابل بيرتي تورستيلا، وكيل وزارة خارجية فنلندا؛ وأعطيه الكلمة.

السيد تورستيلا (فنلندا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي اليوم، بشأن هذا الموضوع المهم.

(تكلم بالانكليزية)

إن البلدان المنضمة، بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية والنرويج، الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا تعلن تأييدها لهذا البيان.

سأتقيد بالجدول الزمني المتوخى لمناقشة اليوم؛ والبيان الكامل للاتحاد الأوروبي متوفر كتابة.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، على إسهامها القيم في

جلسة اليوم. إن الاتحاد الأوروبي يقدر حقا تعيينها في الآونة الأخيرة. وفضلا عن ذلك، أود أن أعرب عن تقديري للمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيدة فينيمان، على بيانها وعلى الجهود المشكورة التي تبذلها اليونيسيف.

قبل عشر سنوات، أرسى تقرير غراسا ماشيل أساس خطة العمل المعنية بالأطفال والصراع المسلح، ومن ثم، فإن مناقشة اليوم جاءت في وقتها المناسب. وبينما كان القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) خطوة مهمة للأمام باتجاه "حقبة التطبيق"، فعلينا الآن أن نكفل اتخاذ إجراء مشترك متجدد لتحسين الحالة على أرض الواقع.

إن حالة الأطفال المتضررين بالصراع المسلح ما زالت خطيرة. وأسوق مثالا جادا على ذلك، وهو أن شواغل عميقة ما زالت تساورنا إزاء الآثار السلبية المترتبة على العنف، بما فيها نتائجه الصحية والنفسية، بالنسبة لرفاه الأطفال، في الحاضر والمستقبل، في منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

وقد حدد الأمين العام الانتهاكات الجسيمة الستة التي ينبغي أن تلقى أقصى انتباه في آلية الإبلاغ والرصد. ويبقى من الأمور الحاسمة اتخاذ إجراءات عاجلة في تلك المجالات. فالانتهاكات الجسيمة والمستمرة يجب أن تقود إلى تدابير محددة وموجهة نحو الهدف للرد عليها.

ويتشجع الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي اضطلعت به الآلية فعلا. والحوار مع الأطراف وخطط العمل المحددة بإطار زمني، لها هنا دور مركزي. ونرحب بجهود الإبلاغ والرصد التي تضطلع بها الأفرقة الميدانية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك اليونيسيف ومستشارو حماية الطفل التابعون لإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بالتنسيق مع الشركاء في المجتمع المدني والدول الأعضاء المعنية. ونتطلع إلى الاستعراض المقبل المتعلق بالآلية بغية زيادة تعزيزها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقرير الأخير المقدم من الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والصراع المسلح. ونحن نقدر العمل المهم الذي اضطلع به الفريق، وكذلك بشفافيته. ونتطلع إلى تلقي تقارير الفريق في المستقبل أيضا.

ونرى أن تقديم التقرير القطري الأول عن الأطفال والصراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية كان تطورا مهما. والاتحاد الأوروبي يحث على التعامل الفعال مع توصياته. هذا فضلا عن أن الاتحاد الأوروبي يرى من الأهمية بمكان الاستمرار في ممارسة عملية الإبلاغ عن حالات محددة، وكذلك الاستفادة بالكامل من الإحاطة الإعلامية للممثلة الخاصة.

وقد لاحظ مجلس الأمن أن المعلومات التي تجمعها الآلية يمكن أن تنظر فيها هيئات دولية وإقليمية ووطنية أخرى، كل في إطار ولايته. وسيسعى الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد سبل لضمان أفضل دعم للآلية وتنفيذها.

والاتحاد الأوروبي، فيما يخصه، وطد عزمه على مواصلة وضع المسائل المتصلة بالأطفال والصراع المسلح في صلب اهتماماته.

وقد واصل الاتحاد الأوروبي تنفيذ مبادئه التوجيهية المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح. وقد تركزت إجراءاته – سواء السياسية أو المالية – على بلدان مختارة ذات أولوية. وفي الوقت نفسه، هناك حالات عاجلة في مناطق أخرى للصراع يجري رصدها عن كثب.

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية تنفيذ لهذه المبادئ التوجيهية، بغية إيلاء اهتمام خاص لمسألة الأطفال في البلدان المنكوبة بالصراع المسلح. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان العمل على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة الأخرى في البلدان المعنية.

وفي عمليات إدارة الأزمات التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي، تحظى حماية الأطفال بالأولوية. وفي الآونة الأخيرة اعتمد الاتحاد الأوروبي قائمة مرجعية لدمج هذه المسألة في عملياته، ابتداء من مرحلة التخطيط المبكر وحتى مراحل التنفيذ.

ولا بد أيضا من تطبيق نهج يراعي الفوارق بين الجنسين عندما يتعلق الأمر بالأطفال. وقد كرس الاتحاد الأوروبي جهودا خاصة لحماية الفتيات من العنف الجنسي والاعتداء والاستغلال. وإضافة إلى ذلك، ينبغي لجميع برامج إصلاح قطاع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأمن أن تولي اهتماما خاصا للاحتياجات المحددة الخاصة بالفتيات.

وعلينا أن نكفل وجود تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والحكومات، بغية توليد إحساس مشترك بالملكية. هذا فضلا عن أن مشاركة المنظمات غير الحكومية تكتسب أهمية مركزية من حيث توفير الدعم لآليات الحماية والاستجابات البرنامجية.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعم بنشاط الممثلة الخاصة والأطراف الفاعلة الأخرى، ويعمل معهم عن كثب، بهدف تخفيف معاناة الأطفال في حالات الصراع المسلح، وضمان محاسبة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب فظائع ضد الأطفال. ونتطلع إلى مواصلة النظر في هذه القضايا في وقت لاحق من هذا العام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم مجلس الأمن، أرحب ترحيبا حارا بسعادة الأونرابل إيغور غريكسا، المدير العام للشؤون القانونية والقنصلية بوزارة خارجية سلوفاكيا، وأعطيه الكلمة.

السيد غريكسا (سلوفاكيا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، بداية، أن أهنئ الرئاسة الفرنسية على اختيارها هذا الموضوع المهم والمعقد. ونعلم جميعا أن فرنسا لا تتردد في معالجة المواضيع المعقدة، وأنها تتصدى للصعوبات وجها لوجه. وأعتقد أن هذا ”النهج الفرنسي“ ليس في حد ذاته إيجابيا وجديرا بالثناء فحسب، بل هو أيضا مشجع جدا لسائر المعنيين من الشركاء والأطراف الفاعلة.

إن الأفكار التي طرحتها فرنسا ومثابرتها، إن جاز لي القول، أسهمت كثيرا في ضمان أن تصبح قضية الأطفال والصراع المسلح شغلا شاغلا ودائما لمجلس الأمن.

ولكننا ندرك أيضا أن عبارات الامتنان، وإن كانت في محلها، ليست هي الشيء الأهم. لذا، اسمحوا لي أن أنتقل إلى مسائل أكثر اتساما بالطابع المضموني.

لا أعتقد أننا حقا بحاجة إلى التدليل مع مدى أهمية مواصلة العمل بشأن هذه المسألة. فالأطفال هم ضحايا كل أنواع الفظائع التي يفرزها الصراع المسلح: جنود أطفال، ولاجئون أطفال، وأطفال مشردون، وأطفال مستبعدون، وأطفال تعساء في أسر تعيسة – والقائمة طويلة. وحتى لو كانت هذه مسألة إنسانية بحتة، فالجهود الحازمة في هذا الصدد تظل أمرا لا مفر منه. ومع ذلك، وكما أكد الوزير دوست – بلازي بجلاء لزملائه في رسالة موجهة إلى نظرائه قبل هذه الجلسة، فإن الأمر لا يتعلق بمسألة إنسانية فحسب وإنما يتعلق أيضا بخطر يتهدد التنمية والاستقرار في العالم.

وتؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا منذ بضع لحظات باسم الاتحاد الأوروبي. ولهذا سأشدد على بضع نقاط موجزة فحسب بصفتي الوطنية.

تقدر سلوفاكيا كل التقدير الأعمال التي قام بها الفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وعلى الرغم من أن من المؤكد أن من السابق للأوان إجراء تقييم، فإننا نعلم أن الفريق بدأ بداية جيدة وأنه سيكون أداة جمة الفائدة.

ومن حيث المبدأ، تسعدنا النتائج الأولية المتعلقة بدراسة التقرير عن جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر

S/2006/497، المرفق). ويرجع ذلك إلى حد كبير بطبيعة الحال إلى جودة التقرير ذاته، التي أود بشأنها أن أشكر واضعيه. وتقدر سلوفاكيا أيضا المشاركة البناءة للممثل الدائم للبلد المعني في اجتماع الفريق، ولا سيما تأكيده على استعداد بلده لمواصلة التعاون. وهذه دلالة جيدة فيما يتعلق بالموضوع ذاته، ولمستقبل الفريق عامة.

وتؤيد سلوفاكيا جميع التوصيات الواردة في التقرير عن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أيضا أنه ينبغي أن يدرس الفريق العامل دراسة دقيقة التوصيات المقدمة من المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان، على النحو الوارد في التقرير المعنون ''الكفاح من أجل البقاء''.

وبوجه أعم، نرى أنه ينبغي أن يكون للفريق العامل أوسع صلاحيات جغرافية ممكنه. وترى سلوفاكيا أيضا أنه ينبغي السماح للفريق بمعالجة مسألة انتهاكات حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة في البلدان التي يرصدها الاتحاد الأوروبي. ونؤيد بوجه عام تعديل ولاية الفريق لتوسيع نطاق أعماله. فكلما ازداد اتساع نطاق ولايته، ازداد اتساع نطاق أعماله.

وفيما يتعلق باقتراح إعداد مجموعة أدوات موحدة، نرى أنه ينبغي أن يكون تحت تصرفنا أدوات تمكننا من أن نتصرف بطريقة مرنة، وهذا شيء يكون مطلوبا في أحيان كثيرة من أجل تحقيق النجاح. ويتوقف اختيار الأدوات على النهج المحدد المتبع في كل من الحالات. ونأمل في إحراز تقدم بشأن مجموعة الأدوات الموحدة قبل الاجتماع التالي للفريق.

وتؤيد سلوفاكيا مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد اليوم. فهو يمثل أفضل نتيجة ممكنة، كما أنه نص محكم بالغ التحديد، يؤكد على جملة أمور منها أهمية تناسق الأعمال والشراكة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الحكومية، وكذلك منظمات المجتمع المدني. وهذه مسألة فائقة الأهمية.

واسمحوا لي أن أذكر بضع كلمات عن الاتحاد الأوروبي وسلوفاكيا. فمن الجلي أنه نشأ منذ أن انضم بلدي إلى الاتحاد الأوروبي وعي على صعيد البلد فيما يتعلق بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وتعززت القدرات الوطنية على الالتزام بهذه المسألة. إلا أنه ينبغي الاعتراف بأنه لا بد لنا من أن نزيد من تحسين أساليب تعاوننا مع شركائنا على مختلف المستويات. ويجب أيضا أن نكون أكثر منهجية في الاستفادة من خبرات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وعلى الرغم من أنه لا يمكن دائما تحقيق النتائج على الفور فإن هذه النتائج تكون مضمونة من حيث المبدأ.

وأود بصفة خاصة، قبل أن أختتم كلمتي أن أعرب عن امتنان حكومتي للسيدة كوماراسوامي، والسيدة فينيمان، والسيد ميلكيرت، والسيد بانون، ولكم سيدي الرئيس، لجهودكم الملحوظة بغية حماية حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة. وأود أيضا أن أشكركم سيدي الرئيس على تنظيم هذه الجلسة والعمل كرئيس لها.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي باقتباس كلمات من كاتب فرنسي هو جورج بيرنان: ''سيحكم الأطفال على العالم'' سيحكم علينا جميعا أطفالنا. وهذا شيء واضح وجلي وحقيقي.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشعر بالامتنان إزاء العرض المتبصر المقدم من السيدة كوماراسوامي، الممثل الخاص للأمين العام للأطفال في الصراعات المسلحة؛ والسيدة فينيمان، المديرة التنفيذية لليونيسيف؛ وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. ونحن ممتنون أيضا للوزير كالالا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والوزير تورستيلا من فنلندا.

ونود أن نستهل كلمتنا بتسجيل تقديرنا للبداية الجيدة التي قامت بها السيدة كوماراسوامي منذ تعيينها في

منصب الممثل الخاص للأمين العام للأطفال في الصراعات المسلحة. ونؤكد لها كامل دعمنا لها وتعاوننا معها في اضطلاعها بمهامها.

لقد قطع مجلس الأمن شوطا طويلا منذ اتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، وهو أول قرار له بشأن موضوع الأطفال والصراعات المسلحة. فلقد تم إحراز تقدم هام منذ ذلك الحين في تحديد الفئات الرئيسية للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، وفي التسليم بضرورة الاهتمام بإدراج مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة في مفاوضات السلام، واتفاقات السلام وبرامج الإنعاش وإعادة البناء بعد الصراع، على النحو المنصوص عليه في آخر قرار بشأن هذا الموضوع وهو ١٦١٢ (٢٠٠٥).

ونسلم بأن بعض المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قد ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك، باعتماد إطار لاستعراض النظراء بشأن حماية الأطفال، وبإنشاء وحدة لحماية الأطفال في أمانتها.واعتمد الاتحاد الأوروبي أيضا مبادئ توجيهية بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. ونرحب بتلك المبادرات ونشجع على التنفيذ الفعال لها.

ونشيد بجهود أسرة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي كرست نفسها لإنقاذ الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وسرنا أن نحيط علما بالتقارير القائلة أنه تم بحلول عام ٢٠٠٣ تسريح آلاف من الجنود الأطفال من المجموعات المسلحة، وبأن عدد المشردين قد انخفض انخفاضا هاما. إلا أنه على الرغم من تلك الأنباء المشجعة، ما زال هناك عدد هام من الأطفال الذين هم ضحايا للصراعات المسلحة، ولا سيما في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل التقارير التي تشير إلى أن هناك ما يقدر بنحو ٢٠ مليون من الأطفال على صعيد العالم الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم في العقد الماضي بسبب الصراعات، أو التقارير التي تفيد بأن ما يزيد على مليونين قد فقدوا أرواحهم كنتيجة مباشرة لتلك الصراعات. ولقد أعيق ٦ ملايين على الأقل إعاقة دائمة أو أصيبوا بجراح خطيرة. وتقدر التقارير كذلك أن ما يتراوح بين ٨ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ من الأطفال يقتلون أو يشوهون بالألغام البرية كل عام. وعلاوة على ذلك، استمر تجنيد الأطفال في الجيوش والميليشيات، وتفيد التقارير أن هناك ٣٠٠ ألف من الأطفال الجنود فيما يزيد على ٣٠ بلدا في العالم. وهذه مأساة يتعين وقفها.

ولكبح ذلك الاتجاه، تطالب تترانيا بإنشاء آلية قوية للرصد والإبلاغ، لكفالة اتخاذ التدابير المناسبة ضد المجموعات المسلحة والأفراد الذين يجندون الجنود الأطفال، بمن فيهم الجنود الفتيات والرقيق من الفتيات، ولاتخاذ إجراءات لإنقاذ أولئك الأطفال من محنتهم، بما في ذلك إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، وإعادتهم إلى المدارس. ونرى أن التعليم هو العامل الأساسي لإعادة إدماجهم.

ونقدر إدراج مسألة الأطفال والصراعات المسلحة في خضم أعمال المجلس بشأن السلام والأمن، فضلا عن إدماجها في بعثات المجلس لتقصي الحقائق، وفي التقارير القطرية. ونؤيد تمام التأييد الجانب المتعلق بحماية الأطفال كجزء من ولاية بعثات حفظ السلام في حالات الصراعات المسلحة. إلا أنه ما زال يتعين عمل الكثير.

ويمكن القيام بمزيد من العمل بالمعالجة الشاملة للأسباب الأساسية لتجنيد الأطفال وإساءة معاملة الأطفال عموما. وفي إطار أفريقيا، لا تختلف تلك الأسباب عن الأسباب الأساسية للصراعات المسلحة في المقام الأول. ولذلك ندعو إلى بذل جهود جدية جماعية ومتضافرة لمساعدة البلدان الأفريقية التي هي في حالات صراع مسلح،

والتي تمر بمراحل ما بعد انتهاء الصراع، وكذلك البلدان المجاورة التي تتحمل وطأة الصراع المسلح باستضافة اللاجئين، بمن فيهم الأطفال. ومن ذلك المنطلق نرحب بتركيز البنك الدولي على الأطفال والشباب باعتباره جزءا من استراتيجيتنا الجماعية لمعالجة تلك المشكلة.

أخيرا، نود أن نشكر الوفد الفرنسي على مبادرته بتقديم البيان الرئاسي الذي نحن بصدد اعتماده، والذي يستطيع وفدي الآن أن يؤيده تماما بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الخبراء.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة كوماراسوامي؛ والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) السيدة فينيمان على إحاطتيهما الإعلاميتين. إن لليونيسيف سمعة طيبة وعالية عن جدارة وسط كل شعوبنا، ونشكر السيدة فينيمان على قيادتها.

ونشيد أيضا بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، ونشكر السيد ملكيرت والسيد بنون على إحاطتيهما الإعلاميتين.

أود أن أعلن تأييد المملكة المتحدة للملاحظات الذي أبداها ممثل الرئاسة الفنلندية للاتحاد الأوروبي قبل لحظات.

وأود، في المقام الأول، أن أرحب براديكا كوماراسوامي في اجتماعها الأول بمجلس الأمن. فهي قد أتت بطاقة كبيرة لمهمتها، ونرحب خصوصا بأنها تمكنت من الذهاب إلى الميدان للاطلاع على الحالة مباشرة وللدفاع عن حقوق الأطفال. وذلك يحدث أثرا حقيقيا. وأود على وجه الخصوص أن أشير إلى زيارة السيدة كوماراسوامي إلى أوغندا في حزيران/يونيه من هذه السنة. وانتهاكات حقوق الأطفال في تلك الحالة فظيعة حتى بالمعايير التي أحطنا علما بها اليوم. وإني أحث بشدة الأطراف في ذلك الصراع على التعاون مع الأمم المتحدة والوفاء بكل التزاماتها لحماية حقوق الأطفال.

ومنذ أن ناقش المجلس هذه المسألة في آخر مرة، أصبحت لدينا أسباب وجيهة للشعور بالتشجيع بسبب الأثر الذي يحدثه مجلس الأمن على حالة الأطفال في الصراعات المسلحة. ومن خلال جهودنا الجماعية، تم تركيز اهتمام متواصل ورفيع المستوى على الموضوع. وساعدنا على تشكيل إطار للعمل واتفقنا عليه في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). والعنصران الرئيسيان في ذلك الإطار – آلية الرصد والإبلاغ و الفريق العامل التابع للمجلس – من شأنهما تمكيننا من زيادة ذلك الأثر.

وكان تقديم الفريق العامل في حزيران/يونيه تقريره القطري الأول عن جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوة هامة إلى الأمام. وكان طيبا جدا أن نسمع من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم. وإنني أتطلع إلى توصل الفريق العامل إلى اتفاق مبكر بشأن التوصيات التي تُقدم إلى الهيئات ذات الصلة. إذ أن ذلك يمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك من قبل المجلس. وأعرض دعم المملكة المتحدة الكامل لمساعي البعثة الفرنسية في تعزيز جهود الفريق العامل.

إن آلية الرصد والإبلاغ في مرحلتها التجريبية الآن. وأصبحت فعلا توفر معلومات قيمة وقد أسهم أناس كثيرون في جعلها فعالة حتى الآن. وأتطلع إلى استعراض الآلية وتوسيعها لتشمل جميع حالات الصراع المسلح التي تنتهك فيها حقوق الأطفال.

والتقدم المحرز فيما يتعلق بآلية الإبلاغ والفريق العامل مشجع. ولكن، كما قال متكلمون آخرون عديدون اليوم، لا يزال آلاف الأطفال حول العالم يتضررون بسبب الصراعات. والحالة الراهنة في الشرق الأوسط تظهر كيف أن الأطفال ضعفاء إزاء آثار تلك الصراعات. ويجب علينا

في نهاية المطاف أن نقيس نجاحنا من حيث التأثير على حياة الأطفال. وتشير الأدلة إلى أن إعلان أسماء مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال له أثر. ولكن كما توضح التقارير التي تلقاها الفريق العامل أن ذلك الأثر محدود. وقد ظللنا نتكلم عن مرحلة التطبيق منذ بعض الوقت. ويتعين علينا القيام بمزيد من العمل فعلا لضمان أن تتوج أقوالنا بالعمل على تحسين حياة الأطفال.

إن إحداث الأثر يتوقف في النهاية على إرادة وأفعال الحكومات الوطنية والجماعات المسلحة التي تخضع الأطفال للتجنيد الإجباري والانتهاك. ويجب علينا تقوية عزيمتنا على مساءلة من يرتكبون تلك الأعمال التي لا تحتمل.

والمملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بمعالجة مسألة الأطفال والصراعات المسلحة ستضطلع بدورها الكامل في المجلس وفريقه العامل.

أخيرا، أود أن أعلن أننا نؤيد البيان الرئاسي بكامله.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي في البداية أن يشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة، التي تظهر مرة أخرى عزم المجلس على إنهاء مصاعب ومعاناة الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة.

ونحن نرحب بالممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام المعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة. ويسرنا أن نرى المكتب وهو يعمل بالكامل والسيدة كوماراسوامي وهي تقوم بزيارة ميدانية. وينبغي لنا دعم هذه الزيارات في المستقبل.

ونرحب أيضا بحضور ممثلي اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في هذه الجلسة.

يمثل قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) خطوة إلى الأمام في تنفيذ تدابير ملموسة لزيادة حماية الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة. ونعرب عن تقديرنا لجهود الحكومات الوطنية الرامية إلى إنهاء الجرائم المرتكبة ضد الأطفال في حالات الصراعات المسلحة وتفادي الإفلات من العقاب.

وفي الوقت نفسه، نشدد على أهمية عمل اليونيسيف، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من خلال المستشارين المعنيين بحماية الأطفال، ووضع عمل آلية الرصد والإبلاغ موضع التنفيذ ومتابعته.

ونشدد أيضا على أهمية نشاط المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، التي تقع على عاتقها مهمة صعبة وخطيرة تتمثل في جمع المعلومات عن الانتهاكات التي يعاني منها الأطفال والإبلاغ عن مرتكبيها. ونطلب توفير أكبر حماية ممكنة لهم ولأقارب الضحايا، الذين كثيرا ما يقاسون من نتائج تلك البلاغات.

ومن المؤسف أنه بالرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة، لا يزال الأطفال يقعون ضحايا للتجنيد الإجباري ولانتهاكات جسيمة وأذى جسيم من الجماعات المسلحة. وهذه مسألة معقدة يجب حلها باعتماد تدابير سياسية وقانونية واجتماعية – اقتصادية كافية والتركيز على تلك التدابير، التي نشدد على ما يلي منها.

أولا، من الأهمية بمكان أن يبعث مجلس الأمن إشارة واضحة إلى كل الأطراف المسؤولة بأن المجتمع الدولي غير مستعد لمواصلة غض النظر عن تجنيد الأطفال. والبيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس في نهاية هذه المناقشة سيفي بذلك الغرض.

ثانيا، من الضروري دعم آلية الرصد والإبلاغ وإعمالها في جميع حالات الصراع لتلقي معلومات أكثر وأفضل عن حالة الأطفال في الميدان. ويستلزم تحقيق تلك الغاية مزيدا من الالتزام السياسي من الدول الأعضاء وتخصيص موارد إضافية.

ثالثـا، ينبغـي للفريـق العامـل المعـني بالأطفـال والصراعات المسلحة إقامة تنسيق أفضل مع لجان الجزاءات القائمة للنظر في إمكانية فرض جزاءات على الأشخاص المسؤولين عن أفظع انتهاكات حقوق الإنسان للأطفال في حالات الصراع.

رابعا، يجب على الفريق العامل أن يظل نشطا، وأن يسارع بعمله ويعدّ جميع جوانب ولايته، بما في ذلك وضع توصيات بشأن حماية حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة تدرج في مشاريع قرارات مجلس الأمن.

خامسا، ينبغي للفريق العامل النظر في المسائل الأخرى المتعلقة بالضعف الخاص للأطفال في الصراعات، مثل ضرورة إدراج جميع جوانب التنمية أو ضرورة تحسين مشاركة التنظيمات الإقليمية والمجتمع المدني في استراتيجية مجلس الأمن، في إطار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

ونعتقد أنه لا يوجد ما يمنع الفريق العامل من النظر في قضايا أخرى ذات صلة، طالما يمكن أن يؤدي النظر فيها إلى تحسين حالة الأطفال المتأثرين.

وسادسا، لا بد من تعزيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وذلك في سبيل إتاحة فرص حقيقية لإعادة إدماج الضحايا في المجتمع. وبذلك المعنى، فإننا نشعر بالامتنان لمشاركة بعض الوكالات الإنمائية في هذه المناقشة، التي يكمل عملها جهود مجلس الأمن، بقدر ما تسمح ولاياتها بذلك.

ويتمثل الهدف النهائي لكل هذه المبادرات في اعتماد تدابير كفوءة لضمان امتثال الأطراف المتصارعة المسؤولة عن ارتكاب أشد الانتهاكات الصارخة ضد الأطفال لقرارات هذا المجلس بغية التوصل إلى تحسين حقيقي لحالة الأطفال في الميدان.

وتتناول الأرجنتين هذه القضية من المنظور العام لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا يمكنها سوى الإعراب عن قلقها إزاء زيادة تأثير الصراعات على الأطفال. ويمكن أن نشاهد ذلك بجلاء في الحالة الراهنة في الشرق الأوسط.

ولا يؤثر انتهاك حقوق الأطفال في الصراعات على السلم والأمن فحسب، بل إن له نتائج خطيرة على تنمية البلدان المتضررة حاليا وفي المستقبل.

والأسباب التي تؤدي إلى وقوع الأطفال أهدافا لأعمال العنف التي ترتكبها بعض المجموعات المسلحة متعددة وتعتمد على الظروف المحددة لكل صراع. وعلى الرغم من أن ضعف الأطفال خصوصا، في معظم الحالات، يجعلهم أهدافا أسهل من غيرهم عندما يتعلق الأمر بزيادة عدد المقاتلين، والقيام بأعمال السخرة أو التعرض للاستغلال الجنسي. وكل هذه الأسباب غير مقبولة. وتتطلب خطورة تلك الأفعال إجراء متسقا من المجتمع الدولي بغية إنهاء تلك الانتهاكات والسعي إلى إعادة إدماج الضحايا في مجتمعاتهم.

وتكرر الأرجنتين التأكيد على التزامها بتلك القضية واستعدادها للعمل على اعتماد تدابير ملموسة تشكل تحسينا في حياة الأطفال الذين يعانون من جراء نتائج الصراعات يوميا.

السيدة تنكوبا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بإزجاء الشكر إلى وفد فرنسا على تنظيم هذه المناقشة، بعد عام من اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ونعتقد أن ذلك القرار يمثل التقدم المحرز في هذه القضية من خلال إنشاء آلية شاملة للرصد والإبلاغ بغية ضمان حماية الصبيان والبنات المتضررين بالصراعات المسلحة. وأود كذلك أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة، والمديرة التنفيذية لليونيسيف وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك

الدولي على بياناتهم المشجعة جدا. ونشجعهم أيضا على مواصلة العمل معا، بهدف إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، وحمايتهم عند مشاركتهم في الصراعات، كما يجري في الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط.

لقد وفر القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بالإضافة إلى جميع القرارات السابقة بشأن الموضوع ذاته، إطارا رسميا ومفصلا لتنظيم حماية الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة، وقدم العناصر الأساسية في كفالة احترام حقوق الإنسان في الميدان. وتؤيد بيرو تأييدا راسخا المبدأ العالمي الرامي إلى ضرورة قيام كل الأطراف في الصراعات المسلحة باحترام جميع حقوق الإنسان للأطفال في ظل كل الظروف.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم المحرز منذ اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) ولا سيما في الميادين التالية أولا، تعيين ممثلة جديدة خاصة للأمين العام معنية بالأطفال والصراعات المسلحة، وهي السيدة كوماراسوامي. ونعتقد أن تعيينها تعبير عن إرادة المجتمع الدولي في المشاركة بحلول دائمة للحالة غير المقبولة للأطفال المتضررين بالصراعات.

ثانيا، إطلاق آلية الرصد والإبلاغ المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة والفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، بقيادة فرنسا، مما يوضح التزام مجلس الأمن بتعزيز حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة والدفاع عنها. ويمثل المجلس أحد الأجهزة الرئيسية المسؤولة عن اتخاذ إجراء ملموس وقابل للمساءلة في التصدي لانتهاكات حقوق الأطفال الجسيمة.

وفضلا عن ذلك، أود إبداء بعض الملاحظات التي يمكن مراعاتها من أجل مواصلة تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) تنفيذا كاملا. ينبغي عند التصدي لموضوع الأطفال في الصراعات المسلحة، إدماج التعاون والمساعدة الفنية لتوليد القدرات الوطنية وزيادتها من أجل وضع السياسات الرامية إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة استخدام كل الوسائل والآليات المتوفرة لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان للأطفال المنخرطين في الصراعات المسلحة.

ولا بد من إنهاء الإفلات من العقاب. وينبغي تقديم أولئك المسؤولين عن انتهاكات جسيمة إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، أود أن أوضح قضية توماس لوبانغا، الذي ألقت المحكمة الجنائية الدولية القبض عليه في آذار/مارس الماضي بسبب تجنيد واستخدام الصبيان والبنات جنودا في القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمثل تلك القضية إجراء هاما تم اتخاذه ضد أولئك المسؤولين عن تلك الأفعال.

وينبغي أن تتضمن ولايات بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية توفير ثقافة حقوق الإنسان وتدريب جميع أولئك العاملين على تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ. وينبغي أن تشمل خصوصا الشباب الذين يعملون على تحقيق ذلك الهدف. وينبغي لنا أن ندعم كذلك العمل الذي تؤديه الممثلة الخاصة للأمين العام وزياراتها إلى الميدان. وينبغي أن تتعاون أطراف الصراعات المسلحة معها في عملها، فضلا عن العمل الذي تؤديه اليونيسيف وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

وينبغي أن يؤدي الفريق العامل التابع لمجلس الأمن دورا هاما في تنفيذ التوصيات الناشئة عن استعراض التقارير. وسيكون التنفيذ التام للتوصيات هاما في منع حدوث أسوأ الانتهاكات. وينبغي أيضا للفريق العامل أن يستكمل استعراضه لتقارير آلية الرصد والإبلاغ المشار إليها في الفقرة ٣ من القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)؛ وبالتالي النظر في إمكانية الانتقال إلى المرحلة الثانية ودراسة حالات أخرى يجند فيها الأطفال ويستخدمون جنودا في القتال أو الصراعات.

وينبغي أن نحث المتبرعين والمؤسسات المالية على مواصلة دعمهم المقدم إلى الحكومات أو الأطراف المعنية بغية تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أذكر أن وفدي يؤيد البيان الرئاسي الذي ينبغي اعتماده في نهاية هذه المناقشة.

السيد كريستشن (غانا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، وهو ما يقلقنا في أفريقيا على الخصوص. ونشكر أيضا السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة؛ والسيدة آن فينيمان، المديرة التنفيذية لليونيسيف وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على معلوماتهم المستكملة التي قدموها بشأن هذا الموضوع.

ويوفر القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) نقطة مركزية جديدة ويستهل مرحلة إجراءات أكبر نطاقا يتخذها مجلس الأمن. ويشدد المجلس من خلال القرار على احتياجات حماية الأطفال القانونية والمادية والتزامه بالتصدي للإفلات من العقاب عن طريق اعتماد جزاءات فعالة ضد مرتكبي الجرائم الخطيرة في حق الأطفال وتعميم حماية الأطفال في أولويات الحكومات في الفترات الانتقالية وما بعدها.

ويلاحظ وفدي مع التقدير الدور الهام الذي يؤديه مستشارو حماية الأطفال في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموظفو برنامج حماية الأطفال التابع لليونيسيف، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومشاركتهم الوثيقة مع المجتمع المدني في بناء شراكات قوية بشأن تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والعمل به.

ونرحب أيضا بالتقدم الذي يستحق التنويه والذي أحرزه الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، كما يرد ذلك في تقرير رئيسه؛ وتعيين السيدة راديكا كوماراسوامي ممثلة خاصة جديدة للأمين العام المعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة؛ والتنفيذ المتواصل لآلية الرصد والإبلاغ في الميدان. وبالرغم من هذا التقدم، من الواضح تماماً أنه لا يزال أمامنا عمل كثير لأن الوضع لا يزال قائماً. والتقارير الأخيرة تشير إلى أن الأطفال لا يتحملون وطأة الآثار المدمرة للصراع المسلح فحسب، بل وكثيراً ما يستهدفهم عمداً أطراف الصراع والجهات من غير الدول والقوات العسكرية الحكومية على حد سواء. كما أن تواتر عمليات تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال في القوات والجماعات المسلحة، فضلاً عن قتل وتشويه واختطاف الأطفال والعنف والإيذاء الجنسيين ضد الفتيات على نطاق واسع، والهجوم على المدارس والمستشفيات ما زال مستمراً إلى حد كبير.

ولا يزال الأطفال يمثلون نسبة كبيرة من المجموعات المسلحة و لم تشملهم بعد برامج إعادة الإدماج ولا ينتفعون بها. كما أن إعاقة المساعدة الإنسانية لا تزال مستمرة وتمثل شاغلاً رئيسياً. وما يقلقنا أكثر أن الانتهاكات الخطيرة التي ترتكب ضد الأطفال لا يتم التحقيق فيها ولا يُعاقب عليها عموماً. ويرى وفدي أن الوقت قد حان لعزل الجناة المارقين وتطبيق الجزاءات ضدهم. ولن يكون لتجميع المعلومات بشأن الانتهاكات ضد الأطفال أهمية كبيرة إن لم تؤد إلى اتخاذ إجراء للإسراع في تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

إن عدم توفر الإرادة السياسية للاحترام الكامل للقواعد الدولية المنطبقة ما زال يمثل عقبة رئيسية على طريق حماية الأطفال في أوقات الصراع المسلح. ونلاحظ أن المسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية تقع على عاتق سلطات الدول والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول. ولذلك، فإننا نجدد مناشدتنا لتلك الأطراف بالالتزام الصارم للقواعد والمبادئ الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، واللاجئين والصكوك الإنسانية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للإفراج

الكامل وغير المشروط عن جميع الأطفال المنخرطين في صفوف القوات المسلحة والمجموعات المسلحة.

ويود وفدي أيضاً أن يؤكد على ضرورة أن يقوى عزم المجتمع الدولي على مكافحة من يعملون بمأمن من العقاب ويشاركون عملياً في تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال. ومقاضاة أولئك الأشخاص وإدانتهم بارتكاب تلك الجرائم النكراء سيكون رادعاً طويل الأجل. وفي هذا الصدد، فإن عمل الأمم المتحدة ينبغي أن يوجه إلى تطوير المؤسسات الوطنية وتعزيز اللجوء إلى العدالة الدولية.

وفي حالات فشل النظام القانوني الوطني، من واجب المجتمع الدولي أن يطبق الآليات القضائية المتاحة لديه بالكامل. وفي هذا الصدد، نرى أن التحقيقات الجارية في إطار المحكمة الجنائية الدولية تمثل تطوراً محموداً. وعلى المستوى الوطني، تبرز الحاجة أيضاً إلى بناء قدرة أفراد الأمن وغيرهم من أفراد إنفاذ القانون، بما في ذلك زيادة الموارد البشرية والمالية المخصصة للسلطات المعنية لتعزيز قدرتها على التحقيق والمقاضاة عن الجرائم التي ترتكب ضد الأطفال.

وفيما يتعلق برعاية الأطفال المتضررين بعد الصراع، فإننا نشجع أي مبادرات لمتابعة برامج التسريح. ونود أن نؤكد على أن تسريح الأطفال ينبغي أن تراعى فيه الرعاية الصحية الأساسية والدعم النفسي – الاجتماعي لتلبية احتياجاتهم الخاصة.

وفضلاً عن ذلك، نؤكد أيضاً على أهمية الاستثمار المستدام في التعليم والتدريب على المهارات لضمان نجاح إعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم والحيلولة دون إعادة تجنيدهم. وينبغي أن يتضمن ذلك دعم المشاريع التي توفر فرص العمل والدخل للمقاتلين السابقين. كما أن إعادة التأهيل وتوفير المواد المدرسية دعماً لاستمرار الأطفال في الدراسة وتهيئة مهارات حياتية ومهنية للطلبة المتسربين من التعليم هي من بين الأدوات الرئيسية.

والحماية الفعالة للأطفال في الصراعات المسلحة تتطلب شراكات أقوى للتعرف بصورة منهجية على احتياجات الأطفال وعلى من يمكنهم تلبيتها على النحو الأمثل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نستفيد من الخبرات والمهارات الإقليمية، حسب الاقتضاء. ولذلك، نؤكد على ضرورة استمرار التعاون الوثيق بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي. ومن الأهمية بمكان تدعيم قدرتها ودرجة استعدادها لتعزيز جهود الأمم المتحدة من أجل الاستجابة لاحتياجات هؤلاء الأطفال.

كما أننا نشيد بجهود الأمم المتحدة لإدماج حماية المجموعات المستضعفة، بما فيها الأطفال، في بعثاتها لحفظ السلام. ونأمل أن تسعى لجنة بناء السلام التي أنشئت مؤخراً إلى تحقيق تلك الغاية أيضاً.

إننا نترقب التقرير التالي للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، والذي سيعكس التطورات المستجدة والممارسات الأمثل لتوفير الحماية للأطفال وتيسير مداولات مجلس الأمن وعملية صنع القرارات بشأن هذه المسألة. ويجب أن ينتقل المجلس إلى مرحلة من العمل تضمن ترجمة القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) ترجمة فعلية إلى واقع ملموس.

وفي الختام، يؤكد وفدي تأييده للبيان الرئاسي بشأن هذا الموضوع.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أولاً، أود أن أشكر السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، والسيدة آن فينيمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، على إحاطاتهم الإعلامية وإسهاماتهم في هذه المناقشة. وأثني بصورة خاصة على منظمة الأمم المتحدة للطفولة للعمل القيم

الـذي تقـوم بـه لـصالح أطفـال العـالم تحـت القيـادة الرشـيدة للسيدة آن فينيمان.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أشـكركم، سـيدي الـرئيس، علـى عقـد هـذه المناقـشة المفتوحـة بـشأن الأطفـال والـصراعات المـسلحة. إن فرنسا، كرئيس للفريق العامـل التـابع لمجلـس الأمـن المعـني بهـذا الموضـوع، قـد أبـدت التزامهـا وريادتهـا الـصادقة بـشأن هـذا الموضوع، وهذا أمر نقدره أيما تقدير.

منذ تقرير جراكا ماشيل الفذ في عـام ١٩٩٦، تزايـد اهتمـام المجتمـع الـدولي بتعزيـز وحمايـة حقـوق الأطفـال المتضررين جـراء الـصراعات المسلحة بدرجـة كـبيرة. وخـلال الـسنوات العـشر الماضـية، قـام مجلـس الأمـن بـدور هـام فيمـا يتعلق بهذا الموضـوع، وكـان اتخـاذه للقـرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بإنـشاء آليـة للرصـد والإبـلاغ خطـوة هامـة أخـرى إلى الأمـام على طريق معالجة المسألة بمزيد من الفعالية.

لقد ذُكِر أنه منذ سـنة ٢٠٠٠، اضـطر أكثـر مـن ١٤ مليون طفل إلى النـوح داخـل وخـارج بلـدالهم، وأن مـا يتـراوح بين ٨٠٠٠ و١٠٠٠٠ طفـل يقتلـون أو يـشوهون كـل عـام بسبب الألغـام الأرضـية. تلـك أرقـام مؤسـفة تـبين أنـه مـا زال أمـام المجتمـع الـدولي عمـل كـثير لحمايـة الأطفـال مـن التجنيـد القسري والقتل والاختطاف والاستغلال الجنسي.

وحكومة بلدي ترحب بإنشاء آليـة للرصـد والإبـلاغ عمـلاً بـالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، في بورونـدي وجمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة وكـوت ديفـوار والـصومال والـسودان. ونرحـب أيضاً بإنـشاء آليـتين مماثلـتين في سـري لانكـا ونيبـال. ونأمـل أن المعلومـات الـتي سـتقدمها هـذه الآليـات سـتعطينا صـورة موضـوعية ويمكـن الاعتمـاد عليهـا عـن حالـة الأطفـال في الصراعات المسلحة وأنها ستستخدم كأساس لاتخاذ إجـراءات ملائمة.

واليابـان تقـدر وتـدعم أنـشطة الفريـق العامـل المنـشأ عملاً بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)الذي تُنفذ ولايته بفعالية تحت الرئاسـة القويـة للوفـد الفرنـسي. وكخطـوة أولى هامـة، اسـتعرض الفريـق التقريـر الأول للأمـين العـام عـن الأطفـال والـصراعات المـسلحة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، الصادر في حزيران/يونيه (S/2006/389). ويستند هـذا التقرير إلى المعلومات التي قدمها الفريق العامل. وترى اليابـان أن مـن المهـم أن يتشاور الفريق عـن كثـب مـع البلـدان المعنيـة لـضمان إحراز تقدم مطرد صوب حل مشاكل تلك البلـدان. وسـوف نـشارك بنـشاط في الفريـق العامـل لإعـداد التوصـيات الـتي سيرفعها الفريق إلى مجلس الأمن.

واليابان تـشعر ببـالغ القلـق إزاء حالـة الأطفـال الـذين يجندون أو يختطفون من جانـب أطـراف تنخـرط في صـراعات مسلحة، والـذين يجـبرون علـى الاشـتراك في القتـال أو يعبـأون لخدمة المحاربين. والأطفـال الجنـود يحرمـون مـن فرصـة التعلـيم ولا يمكن أن ينعموا بنمو سليم.

وبالإضافة إلى ذلك، بما أن عددا مـن الجنـود الأطفـال الـسابقين فقـدوا آبـاءهم، أو لـيس بمقـدورهم الحـصول علـى المساعدة المناسبة بغية إعادة إدمـاجهم في مجتمعـاتهم، كـثيرا مـا تضغط عليهم القوات والجماعات المسلحة للعـودة إلى الخدمـة مرة أخرى. لهذا، ينبغـي إبـلاء أهميـة خاصـة لـبرامج المـساعدة على إعادة الإدماج، بوصـفها جـزءا مـن عمليـة نـزع الـسلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

تدافع اليابان عن مفهوم الأمن الإنساني لحماية عامـة الناس وتمكينهم، لا سيما أكثرهـم ضعفا. ووفقا لهـذا المفهـوم، قـدمت حكـومتي المـساعدة لتعزيـز الـسلم، ودعـم مـشاريع منظمات دولية مثـل برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، ومنظمـة الأمــم المتحــدة للطفولــة (اليونيــسيف)، خاصــة في أفريقيــا وآسـيا. ويوجـد في أفريقيـا حـوالي ١٢٠٠٠٠ جنـدي طفـل

سابق، يقال إن معظمهم في منطقة البحيرات الكبرى. وإننا نولي أهمية قصوى لمساعدة الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة على العودة إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم، وعلى إعادة إدماجهم فيها.

لقد دعمت حكومتي مشاريع مثل برنامج لإعادة تأهيل جنود أطفال سابقين في منطقة البحيرات الكبرى، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج للدعم المجتمعي في ليبريا عام ٢٠٠٦. كما دعمنا البرنامج المؤقت لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان عام ٢٠٠٥.

وخلاصة القول، نود أن نشدد مرة أخرى على وجوب إيلاء المجتمع الدولي الأولوية لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة، وأن تعميمها على جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة يكتسي أهمية خاصة.

واليابان من جانبها، ستواصل العمل الوثيق مع دول أعضاء أخرى، ومنظومة الأمم المتحدة، - بما فيها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمنظمات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، بغية تحسين حالة الأطفال الذين يقعون في خضم الصراعات المسلحة.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني بداية أن يعرب عن شكره للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيدة فينيمان، وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد ميكرت، وممثل البنك العالمي، السيد بانون، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن الأطفال مستقبل البشرية وأملها. وسلامتهم، وبقاؤهم، وتنميتهم شروط مسبقة لتحقيق التقدم البشري، تؤثر تأثيرا مباشرا على مستقبل الأمة ومواطنيها ومصيرهم. غير أن ما يدعو إلى الأسف في الوقت الراهن، هو تعرض الأطفال لشتى أشكال الضرر جراء الصراعات المسلحة في أكثر من ٣٠ بلدا في سائر أنحاء العالم. بعضهم يُقتل في حروب لا رحمة فيها، والبعض الآخر يُزَجُّ في الصراعات المسلحة بوصفهم وسائل حرب، وآخرون يتم اختطافهم وتعريضهم لمختلف أشكال الاعتداءات البدنية. وبدلا من أن يكون هؤلاء الأطفال في مكانهم الحقيقي داخل الفصول الدراسية، يتعلمون ويكتسبون المعرفة، أصبحوا ضحايا الصراعات المسلحة. والجدير بالملاحظة، بشكل خاص، أن التصعيد المفاجئ للصراع بين لبنان وإسرائيل خلَّف مصرع العديد من الأطفال جراء الغارات الجوية، والقصف المدفعي، مما أصابنا بالصدمة. إننا نحث بشدة الأطراف المعنية على الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني، وتفادي إلحاق الضرر بالأبرياء، لا سيما الأطفال، وتوفير كل أشكال التسهيل والمساعدة لإيصال المساعدات الإنسانية.

ويقع على البلدان والأطراف كافة واجب بذل قصارى جهدها لحماية الأطفال من الضرر في الصراعات المسلحة، وقد اتخذت الأمم المتحدة، في الأعوام الماضية، مجموعة من التدابير لتشجيع حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وأُحرِزت نتائج إيجابية. واتخذ مجلس الأمن، طوال السنوات السبع الماضية، ستة قرارات متتالية توفر إطارا سليما نسبيا لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وبعض بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام إذ جعلت حماية الأطفال جانبا مهما في عملياتها، وضعت في الحسبان بشكل كامل احتياجات الأطفال الخاصة، أثناء مساعدة البلدان المضيفة على تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما تتضمن بعض اتفاقات السلام، المبرمة تحت رعاية الأمم المتحدة

وبمساعدها، أحكاما لحماية الأطفال. واتخذت البلدان المعنية إجراءات لتوفير ضمانات لحماية الأطفال عن طريق التشريع.

وخففت هذه الإجراءات، إلى حد ما، من وطأة الضرر الذي تلحقه الصراعات المسلحة بالأطفال، وهي تستحق الثناء. ويساور الصين قلق بالغ إزاء ما تلحقه الصراعات المسلحة من ضرر بالأطفال في مختلف مناطق العالم. وإننا ندعم جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، لتشجيع حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي هذا الإطار، نود أن نشدد على النقاط التالية.

أولا، على مجلس الأمن تعزيز جهوده لمنع الصراعات وصون السلم. إن وقف الصراعات المسلحة والتخفيف من وطأها بمجرد اندلاعها، سيحميان الأطفال بتوفير الظروف الموضوعية لتحقيق السلم. ويضطلع مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وليست هناك أية آلية موجودة يمكن أن تقوم مقامه. وبما أن الأطفال يشكلون مجموعة ضعيفة، فهم أكثر الفئات عرضة لشتى أشكال الضرر عند نشوب أي صراع مسلح. لهذا، يجب على مجلس الأمن السعي لتسوية الصراعات، واتخاذ تدابير فعالة في إطار ولايته لتخفيض عدد الصراعات المسلحة. وفي الوقت ذاته، يجب تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام بغية تحسين الحالة الإنسانية في مناطق الصراع. ولن يتأتى منع وقوع العديد من المآسي في مهدها، ما لم تُوفر لمختلف المجموعات، بما فيها الأطفال والمدنيون، بيئة معيشية أكثر أمنا.

ثانيا، ينبغي لنا دائما، عندما نعالج مسألة الأطفال والصراعات المسلحة، احترام الدور الذي تضطلع به حكومات البلدان المعنية ودعمه. ويشدد قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، في فقرته الثالثة، على

”الدور الرئيسي للحكومات الوطنية في توفير الحماية والإغاثة الفعالتين لجميع الأطفال المتضررين من الصراعات“.

ويشير منطوق هذا القرار أيضا بشكل متكرر إلى الدور الهام الذي تنهض به حكومات البلدان المعنية. وإن لحالات الصراع خصوصياتها الفريدة وأسبابها المعقدة. لهذا، لا بد من التعاون مع الحكومات المعنية لاستخدام آلية الرصد والإبلاغ بغية جمع المعلومات، وتنفيذ العمل في الميدان، في إطار جهد منسِّق لتفادي إلحاق الضرر بالأطفال في الصراعات المسلحة. وفي الوقت الراهن، اعتمدت العديد من الحكومات الوطنية في حالات الصراع استراتيجيات وخططا مختلفة تحرِّم تجنيد الأطفال، وتحمي الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وينبغي أخذ جميع هذه العوامل في الحسبان عند تنفيذ التعاون الدولي في هذا الميدان.

ثالثا، يجب مواصلة تحسين عملي آلية مجلس الأمن للرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، والفريق العامل، وتعزيزهما. ومنذ وضع هذه الآلية وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، قبل أكثر من عام، أُحرز بعض التقدم في أدائها. ونأمل أن يستطيع مجلس الأمن تحليل مكامن قوة الآلية وضعفها، لضمان إجراء تحسينات في المرحلة المقبلة من عملها.

والهدف الرئيسي للآلية هو جمع المعلومات. والأمر متروك للفريق العامل لمناقشة إجراءات محددة والاتفاق عليها. وفي إطار التنسيق مع الرئاسة الفرنسية، قام الفريق العامل بعدد من الأنشطة خلال العام الماضي.

لقد تم التوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق ببعض المجالات كالاختصاصات وبرنامج العمل. وبدأ العمل الموضوعي بالفعل. وتتوقع الصين من الفريق العامل، من خلال التعاون والمناقشة البناءة، أن يستغل خبرته في هذا المجال ويعرض مقترحات فعالة بشأن حماية الأطفال في الصراع المسلح.

رابعا، حماية الأطفال في الصراع المسلح عملية واسعة النطاق تقتضي جهودا جماعية من كل الأطراف

المعنية. وتعرب الصين عن تقديرها للعمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام، بما في ذلك تعاونها مع الحكومات المعنية. وتقع على عاتق وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في الوقت ذاته، بما فيها اليونيسيف، والمكاتب المقيمة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أيضا مسؤوليات هامة خاصة بها في هذا المجال.

وترى الصين أن تعزز جميع الأطراف المعنية التنسيق والتعاون فيما بينها لتوفير مساعدات متضافرة للبلدان المتورطة لكي تبني قدرتها على حماية الأطفال. إضافة إلى ذلك، تشارك بعض منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية أيضا في جهود عديدة لحماية الأطفال، وهي تعمل أحيانا في أجواء بالغة الخطورة. ونود أن نعرب عن تقديرنا لعملها الشاق، ونرجو أن تتقيد بمبادئ العدالة والحيدة والإنسانية في المساعدة على دفع عمليات السلام المحلية قدما للأمام.

وأخيرا، تحث الصين الأطراف في جميع الصراعات المسلحة مرة أخرى على الوفاء الحقيقي بمسؤولياتها في احترام حقوق الأطفال وحمايتها. وينبغي للمجتمع الدولي في تيسيره إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع أن يعالج على سبيل الأولوية حل مسائل من قبيل عودة الأطفال إلى أسرهم وإلى المدارس وإلى مجتمعهم، وأن يوفر الموارد الكافية تحقيقا لهذه الغاية.

لقد كانت حماية الأطفال دائما من نقاط التركيز في العمل لدى حكومة الصين، التي صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة منذ عام ٢٠٠٢. وندعو لانضمام بلدان إضافية إلى البروتوكول، ونرجو أن تراعى أحكام البروتوكول بشأن حدود سن التجنيد.

وترجو الصين أن يهيأ بجهود جميع الأطراف مناخ ملائم للأطفال في جميع أنحاء العالم حتى يمكنهم العيش والنماء ويتمتعوا بمستقبل مشرق.

السيدة ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقدكم هذه الجلسة اليوم وعلى ما تبدونه من قيادة فيما يتعلق بهذه المسألة. كما أود أن أشكر الأمين العام والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والصراع المسلح، السيدة كوماراسوامي، ورئيسة اليونيسيف آن فنمان، على الجهد الذي يكرّسونه لمعالجة مشكلة الأطفال والصراع المسلح الخطيرة. ومن المهم أن تبقي مسألة الأطفال والصراع المسلح محورا لتركيزنا في مجلس الأمن، والهيئات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، وحكوماتنا.

وتتوجه الولايات المتحدة لكم بالشكر أيضا يا سيدي الرئيس ولفريقكم في مجلس الأمن على تصدركم إنشاء الفريق التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

لقد تم عقد عدة اجتماعات هذا العام، ونتطلع إلى العمل بناء على التوصيات التي سيوفرها الفريق العامل في المستقبل. كما نتطلع إلى تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ التي يتطلبها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

وتدرك الولايات المتحدة النتائج الأليمة لاستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة في جميع مناطق العالم التي توجد بها هذه المشكلة. فالاستعانة بالجنود الأطفال، في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق، تسهم في حدوث العنف والمعاناة الشديدة. وتشتد حدة هذه النتائج الأليمة بصفة خاصة في جنوب السودان وشمال أوغندا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا وبورما.

والمعتقد أن بورما بها أكبر عدد من الجنود الأطفال في العالم. وقد وثّقت منظمة رصد حقوق الإنسان انتشار التجنيد القسري لأولاد لا تتجاوز أعمارهم ١١ عاما بواسطة الجيش الوطني في بورما. ويجري التقاط الأطفال بشكل روتيني من الشوارع بانتظام، ومن ثم يُجبرون على

الانـضمام للجـيش، ولا يـرون أسـرهم قـط ثانيـة. ويُجـبر الكثيرون على القتال ضد جماعات المعارضة العرقية المسلحة والقيام بانتهاكات لحقوق الإنسان من قبيل جمع القرويين لأغراض السخرة، وحرق المنازل، بل وارتكاب مذابح للمدنيين. كما تقوم جماعات المعارضة المسلحة أيضا بتجنيد الأطفال، ولو أن ذلك يكون بأعداد أصغر كثيرا.

ورغم ما يبدو أنه انخفاض ملموس في تجنيد الأطفال واستخدامهم غير المشروع خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، ما زال الأطفال ضحايا للعنف والإيذاء على أيدي جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشن جيش الرب للمقاومة حربا أهلية على حكومة أوغندا منذ منتصف الثمانينات وقوم بخطف آلاف الأطفال من شمال أوغندا للعمل كجنود. ويجبر الأطفال على المشاركة في أعمال للعنف المفرط وكثيرا ما يجبرون على المساعدة في ضرب أو ذبح رفاقهم من الأطفال الأسرى الذين يحاولون الهرب. أما البنات اللواتي لا تتجاوز أعمارهن ١٢ عاما فيُمنحون للقادة بمثابة ''زوجات''. ويتمكن بعض الأطفال المخطوفين من الهرب، بينما يقضي آخرون نحبهم من جراء المرض أو سوء المعاملة أو الجراح أثناء القتال.

وقد وقع أطفال كولومبيا منذ أمد طويل ضحية للصراع المدمر بالبلد المذكور، ومنهم أعداد كبيرة يجري حاليا استخدامهم كجنود من قِبل الجماعات المسلحة وشبه العسكرية والمليشيات. وكثيرا ما يجري قسرا تجنيد أولاد وبنات، بعضهم لا تتجاوز أعمارهم الثامنة، واستخدامهم كخاطفين وحراس وطباخين، ورفيقات في الجنس أو إماء، أو يستخدمون لوضع القنابل وإزالتها. وتتعرض البنات في الجماعات المسلحة وشبه العسكرية بصفة خاصة للإيذاء الجنسي.

وتعرب الولايات المتحدة عن تأييدها لالتزام الأمين العام بوقف الانتهاكات والإساءات المستمرة المرتكبة ضد الأطفال، بما فيها تجنيدهم أو استخدام الجنود الأطفال في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق، وشن الهجمات التي تستهدف المدارس أو المدارس دون استفزاز، وتشويه وقتل الأطفال، واختطاف الأطفال، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والحرمان دون مبرر من إمكانيات الحصول على المساعدات الإنسانية. ونرحب برصد جميع هذه الانتهاكات والإبلاغ عنها على نحو فعال بوصفهما عنصرا هاما من عناصر الجهد المبذول للقضاء على هذه الأنشطة.

ومن الإيجابيات انضمام دولتين خلال عام ٢٠٠٦ إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وهذا الصك الدولي يعمل بشكل مباشر للغاية على التصدي للمشكلة التي نناقشها اليوم. وقد صدقت الولايات المتحدة على البروتوكول في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ويبلغ مجموع الدول الأطراف في البروتوكول الآن ١٠٧ دولة. ويدل هذا على وجود قيادة هامة للجهود الرامية إلى إنهاء استغلال الجنود الأطفال في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق.

مرة أخرى أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على العمل الذي أنجزتموه أنتم وفريقكم فيما يتعلق بهذه المسألة. ويتطلع وفدي إلى التعاون معكم ومع الأعضاء الآخرين هنا في التصدي لمشكلة الأطفال والصراعات المسلحة.

السيدة تلاليان (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أود يا سيدي الرئيس أن أنضم من سبقني من المتكلمين في شكركم على تنظيم هذه المناقشة الجيدة التوقيت والمفتوحة بشأن مسألة تجتذب الاهتمام الدولي، ولا سيما خلال الأيام القليلة الماضية، بالنظر إلى تصاعد العنف في الشرق الأوسط، الذي له تأثير كبير على حياة الأطفال الأبرياء. ونناشد جميع الأطراف بقوة أن تشترك في وضع حد لهذه المعاناة.

وأرجو أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة فنمان، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين.

وتعرب اليونان عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به في وقت سابق وزير الدولة بوزارة الخارجية في فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي، وللبيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل سلوفينيا باسم شبكة الأمن البشري.

وفي هذه المرحلة، أود أن أبدي بعض ملاحظات إضافية.

منذ صدور تقرير غراسا ماشيل عام ١٩٩٦ عن أثر الصراع المسلح على الأطفال، تسلط الأضواء على هذه المسألة وتحظى ببروز دولي. وقد جرى إحراز تقدم كبير، وخاصة في مجال وضع المعايير الدولية التي تعترف بحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال في الصراع المسلح وحرياتهم. وأسهم مجلس الأمن في هذا الصدد باتخاذه ستة قرارات منذ عام ١٩٩٩.

بيد أن آلاف الأطفال رغم كل تلك الجهود ما زالوا يقتلون ويتعرضون للتشويه ويتحملون العبء الكامل للصراع المسلح والعنف، على النحو الذي أشارت إليه السيدة كوماراساوامي في وقت سابق. فما زال يجري اغتصاب الأطفال الذين لا حول لهم ولا قوة قسرا وتجنيدهم في الجيوش والمليشيات، مما ينطوي على آثار خطيرة بالنسبة للاستقرار الإقليمي والدولي في المدى الطويل. وكما أفادت الوكالات الإنسانية في الأمم المتحدة، ونظرا لغياب أو نقص إمكانية وصول الإغاثة الإنسانية، فإن عدد الأطفال الذين يموتون بصمت يوميا في مخيمات اللاجئين في أفريقيا من الأمراض ونقص التغذية يعلو عتبات حالات الطوارئ.

وكل هذا يبين أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله. ومن المهم أن نركز انتباهنا على التنفيذ الفعال للصكوك الدولية القائمة. ولكن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة مسألة بالغة التعقيد. وهناك حاجة إلى جملة متنوعة من التدابير من أجل التصدي لها بشكل فعال. وفي هذا الصدد، فإن الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة من جانب الحكومات الوطنية تمثلان شرطا لا غنى عنه. ولكن إذا كانت الحكومات الوطنية تفتقر إلى القدرة أو الإرادة للقيام بذلك، فمن المهم للمجتمع الإنساني أن يهيئ الظروف والبيئة اللازمتين لردع العنف.

وفي الوقت ذاته، ينبغي للدول أن تتصدى لظاهرة الإفلات من العقاب التي طال أمدها، حيث أنها تؤدي إلى تفاقم العنف. والمسؤولون عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني المرتكبة ضد الأطفال ينبغي تقديمهم إلى العدالة من أجل إقامة العدالة وإعادة الكرامة للضحايا. وفي هذا السياق، نود التأكيد على أن التحقيقات الجارية من جانب المحكمة الجنائية الدولية يمكنها أن تؤدي دورا أساسيا في تناول المساءلة عن الجرائم الدولية ضد الأطفال.

ومنذ المناقشة المفتوحة الأخيرة للمجلس بشأن الأطفال والصراعات المسلحة التي نظمتها بنن في شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/PV.5129 و S/PV.5129 (الاستئناف ١))، حدثت تطورات هامة، مهدت السبيل إلى اتباع نهج واقعي نحو مزيد من النهوض بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وبصفة خاصة، فإن آلية الرصد والإبلاغ المنشأة عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٥ تمثل خطوة هامة نحو تنفيذ استراتيجية شاملة ومنسقة ينتج عنها إعداد تقارير موثوق بها بشأن تجنيد الأطفال وغيره من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

ويجري العمل كذلك للتصدي للمشاكل المطروحة، بما فيها التداول حول خطط عمل محددة. والمعلومات – المجمعة من خلال التعاون بين الحكومات الوطنية، وكيانات

الأمم المتحدة وقطاعات المجتمع المدني – تمثل عنصرا أساسيا لصياغة تدابير فعالة، لأنها مصممة خصيصا لتلبية احتياجات وحقائق محددة في الميدان. وتنفيذ تلك الآلية ما زال في مرحلة مبكرة، ولكننا على ثقة بأنها ستفي بغرض إنشائها من خلال الدعم الكامل من جانب الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي.

وكان التطور الهام الثاني إنشاء المجلس للفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة تحت القيادة المحنكة لفرنسا. والأعمال التي تم الاضطلاع بها خلال الجلسات الأربع الأولى، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كانت مثمرة. وأود أن أشكر بلدكم، السيد الرئيس، على التقرير الممتاز عن أنشطة الفريق العامل (انظر S/2006/497، المرفق). واسمحوا لي أن أشير إلى أن الفريق العامل ناقش في ٢٦ حزيران/يونيه التقرير الأول لآلية الرصد والإبلاغ المنشأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتطلع إلى المشاركة في مشاورات الفريق العامل لرفع توصيات المتابعة إلى المجلس.

إن إيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تواجه الأطفال في الصراعات المسلحة يتطلب العمل الشاق والتعاون وتنسيق الأنشطة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. كما أن هناك حاجة إلى إجراء حوار مع جميع الأطراف في الصراعات المسلحة. وفي هذا الشأن، فإن دور كل من مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة واليونيسيف يستحق الثناء.

وفضلا عن ذلك، فإن استراتيجيات فعالة لبناء السلام ينبغي تطويرها في مجتمعات ما بعد الصراع من أجل منع انتكاسها في صراعات في المستقبل. ومن الأساسي في هذا الشأن أن تتضمن جميع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أحكاما للتصدي للاحتياجات الخاصة للأطفال المرتبطين بمجموعات مسلحة، كإعادة توحيدهم مع عائلاتهم، وتقديم الدعم الطبي والتعليم والتدريب المهني. ويمكن للجنة بناء السلام المنشأة حديثا أن تسهم إسهاما ملائما في هذا المجال.

كما إننا نؤيد التأكيد الذي يوليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير "النهج الثلاثي" الذي أشار إليه السيد ملكيرت للتو.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن اليونان ملتزمة بحماية الأطفال المتضررين في الصراعات المسلحة، وتدعم بقوة كل الجهود ذات الصلة التي يبذلها مجلس الأمن لضمان تعزيز حماية الأطفال الذين يعيشون داخل مناطق الصراع في العالم أجمع. كما ونؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس.

السيد النصر (قطر): أود بداية أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى حكومة الجمهورية الفرنسية، وإلى سعادة السفير جان – مارك دلا سابليير على حيويته والتزامه. والعاطفة التي أبداها لهذا الموضوع قد عززت أهميته في مجلس الأمن. وقد عمل الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة باجتهاد منذ إنشائه في العام الماضي وأحرز تقدما بقيادة فرنسا.

كما نحيي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة راديكا كومارسوامي، على جهودها التي بذلتها خلال الفترة القصيرة منذ استلمت مهامها. فقد قام مكتبها بعمل جدير بالثناء. وإنه لمن المشجع أن نرى منظمات، مثل الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي وغيرها تدرج مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة في جداول أعمالها.

إن موضوع الأطفال في الصراعات المسلحة قد يشغل المكانة المستحقة في مناقشات ومشاورات المجلس. واتخذت عدة قرارات بشأنه. وقد شكلت القرارات ذات

الصلة إطارا سليما لتحقيق مرحلة التنفيذ. وأحرز المجتمع الدولي بعض التقدم في هذا المجال. ونود في هذا السياق، أن نرحب بخطة العمل المنظمة والشاملة للرصد والإبلاغ والامتثال الرامية إلى توفير جمع المعلومات والموضوعية الدقيقة والموثوق بها في الفترة المطلوبة.

ومع كل هذا الاهتمام، لا يزال الكثير من الجرائم الفظيعة ترتكب بحق الأطفال في الكثير من بقاع العالم. وهذا الوضع لا يمكن تجاهله، ويحتم علينا إيلاء اهتمام أكبر للوضع الراهن.

إن الظروف والأحداث الراهنة تثقل كاهلنا بمسؤولياتنا عن الأطفال، وخصوصا أكثرهم معاناة. ونعتقد أنه ليس هناك معاناة أشد مما يتعرض له الأطفال في مذبحة كتلك التي تجري في لبنان الآن. فهم تعرضوا على مدار الأسبوعين الماضيين للقتل والتشويه، ومنعت عنهم الإغاثة الإنسانية، وضربت مدارسهم ومستشفياتهم، وجميعها انتهاكات لحقوق الطفل بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، واتفاقية حقوق الطفل، بالإضافة إلى الكثير من المعاهدات الدولية التي لا يسعني أن أذكرها لضيق الوقت.

وإنه لمن المؤسف أن الأطفال الذين لا مسؤولية لهم عن أخطاء الرجال فرض عليهم أن يتحملوا الدمار والخراب والتشريد واللجوء. إنه من الخطأ أن نتخلى عن مسؤولياتنا ولا توجد مبررات لذلك. والحالة الحرجة التي يمر بها الأطفال والنساء والأسر، بما فيها التشريد والاضطرابات ومخاطر الاستغلال والإساءة، تحتم علينا الاستجابة العاجلة لتوسلات الاستغاثة التي ينادي بها لبنان.

إننا ندرك أهمية النتائج الملموسة في مجالات الرؤية والوعي والمبادرات بشأن قضايا الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة. ويجب، كذلك، أن نفكر بأسلوب خلاق، وأن نطور خطة عمل وأطر موضوعية بشأن الأطفال في الصراع المسلح لتصبح مبادرات ملموسة.

وتقترح دولة قطر النظر في الآتي: أولا، المزيد من التنسيق في ما بين الفريق العامل وأجهزة المجلس، بما فيها الهيئات الفرعية المعنية بمعاقبة مرتكبي الجرائم ضد الأطفال. ثانيا، زيادة عدد مستشاري حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام. ومن المهم بعد نجاح المرحلة الأولى في عدد محدود من الحالات القطرية أن يتم توسيعها إلى الحالات الأخرى. ثالثا، الحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة لحماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وفي هذا السياق، سيكون من الملائم أن يقوم مجلس الأمن بوضع نهج جديد أو إطار استراتيجي يركز على التعليم من أجل حماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

ويتطلب بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع إطارا متكاملا لتوفير التعليم المستدام. فأنظمة التعليم لا تثقف الصغار فحسب، ولكنها تبني الأمم وتخلق أجيالا لها هوية مشتركة. وتعتقد دولة قطر أن من الأهمية البالغة بمكان لعملية بناء السلام في حالة ما بعد الصراع أن يتم الاستثمار في التعليم لإرساء أسس السلام الدائم ولمعالجة تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. كما أن التعليم أساسي وينبغي أن يكون في صميم، التأهيل وإعادة الإدماج.

وفي الختام، يجب ألا نغفل حقيقة أن الأطفال هم أملنا الأكبر وأثمن الموارد لبناء المجتمعات المحلية المتضررة من الصراعات المسلحة، وتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة. ولعل الوضع المؤسف الذي يعيشه أطفال الشرق الأوسط، وخصوصا في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، سيشكل اختبارا لفريق عامل حديث العهد، وأمانته الجدية التي لديها الخبرة والتجربة. ونتطلع إلى الاستماع إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة حول ما تعتزم القيام به لتضم جهودها إلى جهود الشركاء المتواجدين في الميدان، وحول السبل التي تنوي اتباعها للمساهمة في تعزيز الموارد المتاحة حاليا.

السيد روغاتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا تزال حماية المدنيين في الصراع المسلح وحالات ما بعد الصراع مركز اهتمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وفي الوقت ذاته، لا نعفي الحكومات من مسؤوليتها الرئيسية عن ضمان حقوق الأطفال في بلادهم.

لقد وضع القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) أسسا نظامية لضمان حماية الأطفال في الصراع المسلح وفي إعادة الإعمار بعد الصراع. وتشمل النتائج المحددة إطلاق آليات للرصد والمعلومات في ذاك المجال وبدء عمل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. ومن الضروري الآن ضمان العمل الفعال لهذه الأدوات مجتمعة وضمان مصداقية وصحة المعلومات التي يتلقاها مجلس الأمن عن طريق الآلية المتعددة المستويات من عناصر آلية التقارير والرصد الموجودة على الأرض.

ويسير انتشار الآلية في البلدان المتضررة بالصراع قدما، وبدأت في إفراز نتائجها الأولية ومع ذلك، فمن المهم أن تُنفذ العملية في امتثال كامل للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي ينص على أولوية إنشاء الآلية في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. ونحن نتطلع إلى نتائج الاستعراض المستقل لعمل الآلية الذي يجب أن يقدم لنا صورة واضحة لما عُمل ولما تبقى من العمل إذا كان للنظام أن يعمل بفعالية.

لقد بدأ الفريق العامل الجديد لمجلس الأمن عمله بداية طيبة، والفضل في هذا راجع إلى رئيس مجلس الأمن وإلى زملائنا بالبعثة الفرنسية. وتم الاتفاق على الوثائق الرئيسية المنظمة لأنشطة الفريق. وجرى النظر في أول تقرير للأمين العام بشأن حالة الأطفال في حالات محددة، كما أن المعلومات تصل بانتظام من آلية الرصد والمعلومات. ونحن واثقون من أن الفريق العامل، تحت قيادة الممثل الدائم دي لا سابليير، سيستمر في العمل بروح من التعاون مركزا على إجراءات بناءة.

وفي ما يتعلق بخطط عمل الفريق مستقبلا، فإننا نشعر بأنه يجب أن يركز اهتمامه أولا على حالات الصراع المسلح التي هي أكثر إلحاحا وأوسع مدى، وليس في أفريقيا فحسب، وهذا يتطلب منحى محايدا وليس انتقائيا، وكذلك التزاما شديدا بمبادئ الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة. والحالة العالمية الراهنة، لسوء الحظ، تقدم لنا كل ما يدعو إلى الانشغال الشديد في هذا السياق، وهو ما أُعيد تأكيده على وجه الخصوص في الكلمة التي ألقتها السيدة كومارا سوامي في ٢٠ تموز/يوليه.

وعلى مجلس الأمن أن يؤيد تنفيذ كل ما سبقت الإشارة إليه من مهام مع قيام الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة بدور رئيسي. ونحن نرحب بتعيين السيدة كومارا سوامي في هذا المنصب ملاحظين اتجاهها الفاعل للغاية ومنحاها المتوازن في الاضطلاع بولايتها. تلك الولاية ذات صلة على الوجه الخصوص بناحية في غاية الأهمية من عملها – الزيارات إلى البلدان التي تشتد فيها معاناة الأطفال من الصراع.

ومن أقرب العاملين إلى الأطفال الذين يعانون هم أولئك الذين يعملون في الميدان، بمن فيهم الأجهزة الحكومية وحفظة السلام وممثلو المجتمع المدني. ونتوقع أن نرى نتائج من تعيين مستشارين لحماية الأطفال في بعثات حفظ السلام. وعلينا أن نؤيد تنفيذ برامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج للجنود الأطفال وضمان وصول المعونة الإنسانية إلى مناطق الصراع، والمحافظة على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين والمشردين داخليا والكف عن الاستغلال الجنسي للأطفال.

وفي إطار منع العنف، تشتمل العناصر الرئيسية على مناهضة الإفلات من العقاب ومثول كل أولئك المقترفين للجرائم ضد الأطفال أمام العدالة.

وحماية الأطفال هي أمر يتعلق بكل جوانب منظومة الأمم المتحدة. مثل هذا العمل يجب أن يكون جيد التنسيق وذلك لزيادة فعاليته وتحاشي تكرار العمل نفسه. وهناك حاجة إلى تقسيم العمل بصورة متناسقة بين هيئات الأمم المتحدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الأدوات القانونية الدولية. وتجب مشاركة الوكالات والبرامج الرئيسية للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية في تلك العملية.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أبدأ أولا بشكركم، يا سيدي، على عقد هذه الجلسة حول الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وبدون جهود فرنسا التي لا تكل، لما استطعنا الوصول إلى التطورات الإيجابية التي تحققت منذ آخر نقاشنا حول المسألة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للبيانات الافتتاحية التي أدلت بها هذا الصباح الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، والمديرة التنفيذية لليونيسيف والمدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وممثل البنك الدولي.

وأود أن أعرب عن تأييد الدانمرك للبيان الذي أدلى به ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد تمكنا، باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) من تحقيق ما سبق أن تخلى عنه الكثيرون كأمر مستحيل: ألا وهو دفع موضوع نقاش مواضيعي من مسألة عامة لا التزام بها إلى أمر ذي آثار هامة وعملياتية لأعمال مجلس الأمن.

وحتى الآن، تأسست آلية للرصد والمعلومات عن الأطفال في عدد من حالات الصراع. وبدأت المعلومات المنظمة التي يمكن الاعتماد عليها في التدفق إلى الفريق العامل الذي أنشأه مجلس الأمن، والذي سيقدم في زمن وجيز توصياته الأولى إلى المجلس، مبتدئا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعد ذلك خلال هذا العام عن حالات أخرى مقلقة، بما في ذلك السودان وسري لانكا والصومال.

وتتدفق فعلا معلومات معول عليها وعلى نحو منتظم على الفريق العامل المنشأ مؤخرا التابع لمجلس الأمن، وسيقدم الفريق العامل قريبا توصياته الأولى إلى المجلس، في البداية بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي وقت لاحق من السنة بشأن حالات أخرى تبعث على القلق، بما في ذلك السودان وسري لانكا والصومال.

وتشكل هذه التطورات تقدما كبيرا سيكون له أثر حقيقي في الحياة اليومية لآلاف الأطفال؛ وتبين العملية أنه عند توفر التصميم السياسي في المجلس، يمكن لجهودنا أن تتجاوز الإعلانات الطنانة. ونأمل في أن يراعي جميع أعضاء المجلس ذلك ونحن نتحرك قدما بشأن مسائل أخرى ذات صلة، بما في ذلك حماية المدنيين والنساء والسلام والأمن.

وإذ ننظر إلى الإطار القائم لحماية الأطفال، من الواضح أن ثمة حاجة إلى استعراض بعض الجوانب في المستقبل. إن نطاق آلية الرصد وتقديم التقارير والفريق العامل يجب أن يُجعل، كما هو متوخى في القرار ١٦١٢، مواضيعيا حقا في طبيعته، بأن يشمل جميع الحالات الباعثة على القلق. وعلاوة على ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يعيد التأكيد على استعداده لاستعمال جميع الأدوات الموضوعة تحت تصرفه، وألا يحجم حتى لو استدعت الحالة اتخاذ تدابير أكثر صعوبة مثل الجزاءات، أو إحالة المنتهكين على المحاكم الدولية، أو إنفاذ أقوى لولايات حفظ السلام لحماية الأطفال. بيد أن الهدف الفوري في الشهور الاثني عشر القادمة ينبغي أن يكون تطوير إطار الحماية القائم للأطفال. وتتطلع الدانمرك قدما إلى إجراء مناقشة موسعة

بشأن تقارير ستقدم إلى الفريق العامل، وترجمة هذه المناقشات إلى نتائج ملموسة في الميدان.

باتخاذ القرار ١٦١٢، أكد مجلس الأمن بوضوح حتمية توفير الحماية للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. ويجب أن تشارك مختلف الجهات الفاعلة لضمان تحقيق هذا الهدف الشامل. أولا، ينبغي أن يكون من الواضح الآن أن عيني المجتمع الدولي مصوبتان على نحو قوي على أعمال الأطراف المعنية بالكفاحات المسلحة سواء كانت في دارفور أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو أوغندا الشمالية أو سري لانكا. يجب على جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها بإنهاء جميع الانتهاكات وسوء المعاملة المرتكبة ضد الأطفال وستكون هذه الأطراف مساءلة عن عدم الوفاء بها. ومن أجل إحراز التقدم من الأساسي وضع خطط للعمل الملموس على المستوى الوطني لإيقاف تجنيد واستعمال الجنود الأطفال.

ثانيا، يتوقع المجلس أن تبذل الحكومات الوطنية قصارى الجهد لتيسير وضع إطار الحماية، والتعاون مع فرق العمل الوطنية للرصد وتقديم التقارير ودعم الحوار بين الأطراف المتحاربة. اسمحوا لي في هذا الصدد بأن أثني على حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية وسري لانكا وأوغندا لتعاونها البناء مع الفريق العامل، والممثل الخاص للأمين العام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن إنشاء آليات وطنية للرصد وتقديم التقارير.

ثالثا، أود أن أؤكد على أن المشاركة النشطة من قِبَل المجتمع المدني ضرورية. ودون العمل المخلص والشجاعة من جانب منظمات وطنية وغير حكومية دولية كثيرة في الميدان لما كان من الممكن عمليا إنشاء وإبقاء إطار الحماية للأطفال في الصراعات المسلحة. ونحن نتطلع قدما إلى التعاون الأوثق أيضا بين مجلس الأمن وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني في المستقبل.

أخيرا، مما يبعث على التشجيع البالغ مشاهدة التعاون المعزز بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام. إننا نؤيد تأييدا قويا هذه الشراكة الموسعة التي لها دور رئيسي في تحقيق النتائج التي نراها اليوم.

وبينت الشهور الـ ١٢ بوضوح أنه حينما يظهر مجلس الأمن الإرادة السياسية الضرورية، يمكن تحقيق التقدم الحقيقي في حماية الأطفال الذين أضرت الصراعات المسلحة بهم. سيترجم هذا التصميم حتما إلى استعداد أكبر من جانب الجهات المانحة لتقديم الموارد الوافية التي تسمح لجميع الجهات المعنية بتنشيط جهودها في المجالات التي تمس الحاجة فيها إلى الدعم. وأحد هذه المجالات الرئيسية هو إنشاء عمليات نوع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع التركيز الأكبر على الاحتياجات المحددة للفتيات المتضررات من الصراعات المسلحة.

وفيما يتعلق بالجزء المتبقي من فترة عضوية الدانمرك في المجلس وفيما يتجاوز تلك الفترة فإنها ستواصل تقديم كل الدعم الممكن لهذه العملية الهامة. إن حماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة مدمجة بوصفها موضوعا شاملا في المساعدة الإنمائية الدانمركية. إننا نعتقد أن الأطفال ينبغي أن توفر لهم، كحد أدنى، سبل تلبية الاحتياجات الأساسية الضرورية لأن يحققوا كل إمكانهم بوصفهم بشرا. ومن الاحتياجات الأساسية التعليم والصحة، والسلام والأمان على الشخص على نحو خاص.

السيد بيابورو – ابورو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، وفد بلدي ممتن لكم على اتخاذكم هذه المبادرة الطيبة بتنظيم مناقشة بشأن الأطفال والكفاحات المسلحة بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن عن الشهر الجاري وأيضا بصفتكم رئيسا للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، المنشأ بمقتضى

القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وأود أيضا أن أهنئ السيدة كوماراسوامي على العمل الذي قامت به بصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام وأن أشكرها على عرضها المتعلق بالأطفال والصراعات المسلحة. وأود أن أؤكد لها تعاون وفد بلدي في ممارسة واجباتها الجديدة، وندرك أنها واجبات واسعة. وأخيرا نشكر السيدة فينمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على المعلومات التي أتاحتها لنا. ووفد بلدي يود أن يهنئ منظمة الأمم المتحدة للطفولة بوصفها وكالة من وكالات الأمم المتحدة على الدور الهام الذي أدته دوما من أجل الأطفال. وأقدم شكري أيضا لممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

بعد سنة واحدة على وجه الدقة من اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، يسر وفد بلدي أن يلاحظ التقدم المحرز في تنفيذه. لقد كان لدينا اهتمام كبير جدا بأن نلاحظ البداية الفعالة لأنشطة الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وهي الأنشطة التي اتخذت شكل إنتاج وثائق العمل. وتتضمن هذه الصلاحيات، وبرنامج العمل لسنة ٢٠٠٦، والمبادئ التوجيهية لتقارير الأمين العام إلى الفريق العامل. وتشمل أيضا القيام في عدد متزايد من البلدان بإنشاء آليات الرصد وتقديم التقارير المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة، وترشيح ممثل خاص جديد للأمين العام معني بالأطفال والصراعات المسلحة وإصدار التقرير الأول للأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة بالإشارة إلى بلد محدد، في هذه الحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن بلدي، وقد كان مسرح الحروب الأهلية المتعاقبة من سنة ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٢، يعي الدين الثقيل الذي دفعه الأطفال الذين تعرضوا لانعدام الأمن والانكشاف والاغتصاب والنهب والتعذيب وعمليات القتل واستهلاك المخدرات، في جملة أمور أخرى. هذا هو السبب في أن وفد بلدي يرحب بجميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، والتي يعود تاريخها إلى اتفاقية جنيف سنة ١٩٤٩. والتزام المجلس بهذا الكفاح منذ ١٩٩٨ ترجم إلى مختلف القرارات، منها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وبفضل إجراء المجلس ووضع مختلف أشكال الحماية للأطفال في الصراعات المسلحة، فإنه الآن جزء لا يتجزأ من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولا تزال تحديات كثيرة قائمة، ومناقشة اليوم تبعث الأمل، لأنها تشهد بوجود وعي عالمي بإلحاح تنفيذ آلية للرصد وتقديم التقارير بشأن الأطفال والصراعات المسلحة عن طريق إجراء متضافر من جانب المجتمع الدولي، بقصد تقليل شدة عواقب الحرب على الأطفال.

ويدرك وفد بلدي الحاجة الغامرة إلى تحرك المجلس لتطبيق قراراته باتخاذ تدابير محددة لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

وتحقيقا لهذا الهدف، يمكن لجهودنا أن تستند إلى المجالات التالية. يمكن أن نتفحص المعلومات المتعلقة بالالتزامات المقطوعة والتقدم المحرز من أجل إنهاء تجنيد واستعمال الأطفال وغيره من الانتهاكات المرتكبة ضدهم في حالات الكفاح المسلح. ويمكننا أن نعزز أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية، وأن تضمن، في جميع الظروف، سلامة المسؤولين عن تنفيذ الآلية في الميدان. ويمكن تشجيع الحوار عن نطاق الآلية بين أطراف الصراع، من أجل تجنُّب أي شك ممكن في موثوقية الآلية ووكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن تنفيذها. وينبغي تحسين الآلية تدريجيا، وينبغي أن تكون تقاريرها جزءا من عملية متابعة منتظمة يقوم بها المجلس. ويجب دعم الكفاح ضد إفلات من ينتهكون حقوق الأطفال من العقاب. ويجب اتخاذ تدابير أكثر قوة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن الأهمية الأساسية في ما يتعلق بالأطفال كفالة الإدماج الدائم

بالتشديد على التعليم وإعادة التأهيل، ولا سيما إعادة التأهيل السيكولوجي والاجتماعي للجنود الأطفال السابقين وينبغي تقوية أواصر التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية لحماية الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة.

ولقد أصبح الدور المباشر لمجلس الأمن في مجال حماية الأطفال، كجزء من مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، حقيقة ثابتة الآن. ويجب أن نتخذ من الإجراءات ما يحقق خير مصالح الأطفال. ويجب، من وجهة النظر هذه، ألا تكون الآلية مجرد نظام لإفراز الوثائق، وإنما يجب أن تكون إطارا لتطبيق تدابير محددة وفعالة يمكن أن تساعد الأطفال المشردين، أو اللاجئين، أو ضحايا العنف الجنسي أو أي شكل آخر من العنف.

ولا أود أن أختتم كلمتي قبل أن أعرب عن عدد من تمنيات وفدي. ينبغي للفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة أن يقدم، في غضون فترة قصيرة على نحو معقول، توصيات على أساس تقرير الأمين العام الأول عن الأطفال والصراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2006/389). فذلك البلد يقوم بالتحضيرات اللازمة لإجراء أول انتخابات ديمقراطية فيه بعد فترة انتقالية طويلة، ويستحق الاهتمام المستمر من المجتمع الدولي، وخاصة في ما يتعلق بحالة الأطفال. ويود وفدي أيضا أن تواصل الدول والحكومات المتضررة الاستفادة من المعونة الدولية في جهودها للوفاء بالتزاماتها في مجال حماية الأطفال في حالات الصراع أو ما بعد الصراع. وينبغي أيضا أن يوفر المجتمع الدولي الموارد اللازمة لدعم إدماج الأطفال في مجتمعاتهم الأصلية.

وأخيرا يؤيد وفدي مشروع البيان الرئاسي عن الأطفال والصراعات المسلحة الذي يقترحه الوفد الفرنسي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

كيف يتسنى لنا اليوم ونحن نجتمع في هذه الجلسة ألا نفكر أولا في الأطفال في لبنان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة – الذين هم ضحايا أبرياء لصراع لا علاقة لهم به؟

وإلى ما بعد هؤلاء الأطفال، أفكر في الأطفال الذين يبلغ عددهم ٣٠٠ ٠٠٠ طفل يشاركون الآن في صراعات مسلحة عبر العالم؛ والعديد من الآخرين الذين يعانون أيضا من هذه الصراعات. وهذه حالة لا يمكن قبولها. فهؤلاء الأطفال الذين يكونون في أحيان كثيرة صغيري السن – مجندين قسرا، أو متطوعين بدافع من اليأس، أو جنودا، أو كشافة، أو جواسيس، أو خدما، أو رقيق جنس، أو ضحايا هجمات عشوائية – شهدوا بدورهم أعمال عنف، وأرغموا على ارتكاب أعمال عنف، وكانوا ضحية لأعمال عنف. ونصف هؤلاء الأطفال تقريبا يكونون من الفتيات، وفي أحيان كثيرة أمهات بدون أزواج. وفي نهاية القتال، كثيرا ما يعيش هؤلاء الأطفال، حتى بعد ''تحريرهم''، على هامش المجتمع. ويكون هؤلاء الأطفال، في حالة عدم إدماجهم، عوامل محتملة في ظهور الأزمات من جديد.

واضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته لدى تناول هذه المسألة في عام ١٩٩٩. وبناء على مبادرة من فرنسا وبنن في عام ٢٠٠٥، اتخذ المجلس مجموعة من القرارات التي زادت تدريجيا من الضغط على مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال. ولم يحظ أي موضوع آخر على جدول أعمال المجلس بهذا القدر من الاهتمام المستمر والعملي.

واليوم، لدينا جميعا الأدوات اللازمة لمكافحة هذا الشر: أولا، توجد الآن معايير دقيقة، خاصة اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري الثاني، فضلا عن نظام روما الأساسي. وحدد المجتمع الدولي كذلك أفضل الممارسات لتسريح الأطفال وإعادة إدماجهم في مجتمعات عن طريق

”مبادئ كيب تاون“ التي ستنقح وتستكمل في باريس في نهاية هذا العام.

ثانيا، يعمل الممثل الخاص للأمين العام وممثل اليونيسيف معا لمكافحة الإساءة إلى الأطفال وحمايتهم حقوقهم، مع الاحترام الواجب من جانب كل منهما لهوية وولاية الآخر، بالتشاور الوثيق مع الأطراف الفاعلة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

ثالثا، أنشئت شبكة للرصد في عدد من البلدان التي تمر بصراع، مما يتيح الفرصة لجمع المعلومات والتحقق منها، وتوليفها، وهذه هي آلية الرصد والإبلاغ التي تم الإعلان عنها في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الصادر في تموز/يوليه الماضي. وأود أن أشيد بتفاني وشجاعة الأطراف الفاعلة في الميدان، ولا سيما مستشاري حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام، وموظفي اليونيسيف، والعاملين في الحقل الإنساني من المنظمات غير الحكومية، الذين يدعمون هذه الآلية، أحيانا على حساب أرواحهم. فبدونهم، لن يتسنى عمل شيء.

رابعا، يتناقص حجم الإفلات من العقاب أمام أولئك الذين يرتكبون جرائم ضد الأطفال. فلقد كان لاعتقال توماس لوبانغا وإحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية أثره، لأسباب وجيهة.

وأخيرا وليس آخرا، يتابع مجلس الأمن الآن هذه المسألة بالتفصيل وعلى أساس منتظم في الفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ويشرف فرنسا أن تترأس ذلك الفريق. وتشارك اليونيسيف والممثل الخاص للأمين العام عن كثب في أنشطته. ولقد نشر توا أول تقرير له عن أنشطته (انظر S/2006/497، المرفق).

ويمكنني، بصفتي رئيسا للفريق العامل أن أقول إنه أُنشئ وباشر أعماله في غضون بضعة أشهر. واتخذ كل القرارات اللازمة لأداء أعماله على نحو جيد، بما في ذلك صلاحياته وبرنامج عمله التفصيلي. ونحن على وشك الاتفاق على ”مجموعة أدوات موحدة“. واضطلع الفريق العامل بدور مفيد في تعيين الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة. ودعم الفريق الزيارات الميدانية للسيدة كوماراسوامي، واضطلع بدور رئيسي في إنشاء آلية الرصد والإبلاغ المشار إليها في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وننتظر باهتمام شديد أول تقرير عام للسيدة كوماراسوامي في تشرين الثاني/نوفمبر.

ووصل الفريق العامل، في اجتماعه المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه الماضي إلى مرحلة جديدة. ودرس بالتفصيل حالة الأطفال في صراع مسلح محدد، وكان ذلك الصراع في هذه الحالة هو الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وستتاح لنا الفرصة للنظر في حالات أخرى من الآن وحتى نهاية العام، وسنقدم توصيات إلى مجلس الأمن.

ولهذا تشكل الفترة الحالية اختبارا حقيقيا للفريق العامل، حتى مع استمرار معاناة الأطفال في الميدان. ويجب أن نضاعف جهودنا لتقليل الفجوة بين إجراءاتنا هنا وآثارها الملموسة على حالات الصراع.

كيف يمكننا القضاء على هذه الفجوة وزيادة تعزيز فعالية إجراءاتنا؟ أولا، يجب أن نعلن على نحو أفضل عما يفعله مجلس الأمن؛ وذلك هو أحد أهداف مناقشتنا اليوم. وبعد ذلك، يجب أن نؤكد على رغبتنا في توفير التشجيع والدعم الملموس، مرارا ودائما، للتعاون بين الأمم المتحدة والأطراف التي تستغل الأطفال. وكانت أول زيارة ميدانية قامت بها السيدة كوماراسوامي – إلى أوغندا – بناءة جدا في ذلك الصدد. ومن المقرر أن يلي هذه الزيارة زيارات أخرى بعد قليل. والتعاون هو أولويتنا. إلا أنه يجب ألا يخامر أحدا الشك في يقظتنا إزاء كل أولئك الذين يزكون لهيب دائرة

العنف المفرغة. ويجب أن يكون المجلس على استعداد، كما هو مذكور صراحة في قراراته، لاستخدام كامل مجموعة التدابير المتاحة لعقاب أولئك الذين يتحدون سلطته برفض الامتثال لقراراته.

وأخيرا، يجب أن نعمل بتركيز أكبر بشأن الصلة بين الأمن والتنمية. ذلك أن عدم ضمان مستقبل للأطفال يقوض كل جهودنا في مجال الوقاية والتسريح. لهذا أردنا أن نشرك في هذه الجلسة مسؤولي التنمية الذين، بدون دعمهم، لا يمكن تحقيق النجاح الدائم. وفرنسا، من جانبها، ستساهم بمبلغ إضافي قدره ٥ ملايين يورو لدعم خطة عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة وأنشطة الممثلة الخاصة، في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وسيجري إيفاد مساعدين فنيين في المناطق المعنية أكثر من غيرها بهذه القضية. وسيستقر الفريق الأول من المساعدين في منطقة البحيرات الكبرى لمساعدة اللجان الوطنية المكلفة بتسريح الأطفال وإعادة إدماجهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس. المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل كندا، الذي أعطيه الكلمة.

السيد لوران (كندا) (تكلم بالفرنسية): باسم كندا، أود أن أشكر فرنسا على تنظيمها هذه المناقشة المهمة، وأن أعرب عن امتناننا لها.

(تكلم بالانكليزية)

هذه المناقشة المفتوحة المتعلقة بالأطفال في الصراع المسلح، توفر فرصة مهمة، بعد عام من اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، للدفع قدما بتنفيذ ذلك القرار. والوفاء بالتزاماتنا بحماية الفتيات والصبية في المجتمعات التي مزقتها الحروب، والتي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، يتطلب تعاون المجتمع الدولي بأكمله. ولمجلس الأمن دور محوري في كفالة الوفاء بالالتزامات المتعهد بها.

وكندا تشجع التزام الدول المتواصل بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح. وندعو الدول الأعضاء إلى الاستمرار في دعمها للبروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح، وتشجع الدول التي لم تصدّق بعد على البروتوكول أن تفعل ذلك. وتدعو كندا المجتمع الدولي إلى دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية بينما تواصل سعيها لتقديم مرتكبي الجرائم الدولية الجسيمة للمحاكمة، بما في ذلك الجرائم المرتكبة في حق الأطفال. ونقل توماس لوبانغا من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى لاهاي لمحاكمته، يُعد خطوة مهمة في مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب.

في الماضي، كثيرا ما كان الافتقار إلى المعلومات الدقيقة والتي يمكن التحقق منها يُتخذ ذريعة للتقاعس. والقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) يعترف بهذا القصور. وهو يمثل خطوة مهمة نحو تنفيذ تدابير فعالة ضد استخدام الجنود الأطفال، وكان إيذانا ببدء جهد غير مسبوق لتنسيق جمع المعلومات عن الانتهاكات والمنتهكين في بلدان محددة، وضمان خضوعهم للمساءلة.

وعلينا أن نعمل معاً لضمان أن تظل الآلية قابلة للتنفيذ، وأن تكون شاملة للجميع؛ وأن تكون منسقة فيما بين مختلف الأطراف المعنية، وأن تكون قابلة للمساءلة. إن الهدف من أنشطة الرصد والإبلاغ ليس مجرد جمع معلومات لإعداد تقارير دورية، ولكن الهدف هو وقف انتهاكات حقوق الأطفال، واتخاذ إجراءات في الوقت المناسب في الحالات التي ارتكبت فيها انتهاكات، وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب.

إن قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) يبرز في عدة أماكن قلق مجلس الأمن العميق إزاء عدم وجود تقدم في تنفيذ قرارات سابقة. وقد اعتمدت الآليات الجديدة لسد

الفجوة بين المعايير الدولية والواقع القاتم الذي يواجهه عدد كبير جدا من الأطفال المتورطين في الصراعات المسلحة. وكندا ترحب بإنشاء الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، باعتباره فرصة لترجمة التزام المجلس إلى تطوير استراتيجيات أكثر فعالية في حالات محددة. وندعو الأمم المتحدة إلى الاستفادة إلى أقصى حد من خطط العمل الوطنية التي يضعها لخلق حوافز، وكذلك وضع تدابير عقابية لها أهداف تدريجية ذات أُطر زمنية محددة، ونتائج يمكن قياسها. وهذا النهج البديل ينبغي أن يجعل استخدام تدابير أكثر تشددا بشكل تدريجي، قابلا للتطبيق عمليا.

(تكلم بالفرنسية)

نرحب بتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشجع الفريق العامل على الاستجابة له بتوصيات ملموسة لاتخاذ إجراءات محددة. كما تشجع كندا مجلس الأمن على تطبيق تدابير محددة الهدف وتدريجية، على نحو ما أذن به القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ضد أطراف الصراع التي تستمر في ارتكاب الفظائع ضد الأطفال. وكحافز للامتثال لقرارات مجلس الأمن وزيادة روح المساءلة والشفافية لدى عامة الناس، نود أيضا أن نطلب إلى المجلس أن يستخدم جميع الأدوات الموجودة تحت تصرفه بما في ذلك تكليف بعثات حفظ السلام بمهام في هذا الصدد، والاستمرار في تسمية المسؤولين عن الانتهاكات، حتى وإن لم يكن ذلك مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن.

وترحب كندا بتعيين ممثلة خاصة جديدة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، ونثني على زياراتها الأخيرة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. فشمال أوغندا يعتبر مثالاً جيدا لحالة ليست مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، ولكنه يشهد انتهاكات جسيمة ترتكب ضد الأطفال، وضد المدنيين بشكل أعمّ. وما زالت كندا أيضا تدعو مجلس الأمن إلى وضع هذه الحالة على جدول أعماله. وعلاوة على ذلك، نشجع الممثلة الخاصة للأمين العام على مواصلة جهودها الرامية إلى وضع حد لتجنيد واختطاف الأطفال من قِبَل جيش الرب للمقاومة، وإلى التعاون مع أوغندا في جهد لتحقيق تحسن دائم في حالة الأطفال والمدنيين في هذه المنطقة. ومرة أخرى، تحث كندا مجلس الأمن على النظر في إمكانية اتخاذ تدابير للتعامل مع الانتهاكات المستمرة والحالة الإنسانية المؤسفة في شمال أوغندا.

وترى كندا أن تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) لا ينبغي قصره على المهمة العاجلة المتمثلة في وقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة الحالية. بل إنه أيضا اختبار لمدى استعداد مجلس الأمن وقدرته على ترجمة الأهداف النبيلة الواردة في القرارات المتعلقة بالموضوع إلى إجراء عملي؛ حيث أن هذه التحديات بعينها – المتعلقة بالرصد والإبلاغ الفعالين، والمتابعة المستمرة لولايات حفظ السلام، واتخاذ قرارات مخصصة لكل بلد، وتطبيق تدابير محددة الهدف في وجه الانتهاكات الحالية – كلها تتسم بنفس القدر من الأهمية بالنسبة للبرامج الأوسع الخاصة بحماية المدنيين والنساء والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد كارياواسام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): بداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لكم على إعطائي الفرصة لمخاطبة هذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن لإحياء الذكرى السنوية الأولى لاتخاذ مجلس الأمن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) المتعلق بالأطفال والصراع المسلح. إن سري لانكا، حكومة وشعبا، بعد أن عانت الأمرّين من

ويلات جماعة إرهابية جنّدت الأطفال لإشراكهم في الصراع المسلح، تدين حقاً بالامتنان لفرنسا على مبادرتها بوضع مسألة الأطفال والصراع المسلح في مكان الصدارة.

ويسرني بحق أن أنوّه بوجود الدكتورة رادهيكا كوماراسوامي وهي مواطنة سريلانكية مرموقة. إن إسهامها المتفاني في قضية نلتزم بها في سري لانكا التزاما عميقا، لهو حقاً شيء يثلج صدورنا.

إن الأطفال هُم مستقبلنا. ومسؤولية كل دولة، بل ومسؤولية المجتمع الدولي في واقع الأمر، هي حمايتهم والنهوض برفاههم وكفالة أن يعيشوا طفولتهم في ظل الرعاية الواجبة، وألا يتعرضوا لأخطار لا لزوم لها، لأن الأطفال ضعفاء وغير قادرين على الدفاع عن أنفسهم، وهُم بالتالي معرضون بسهولة للاستغلال بطرق كثيرة. ومصير الأطفال الأبرياء المتورطين في الصراع المسلح يشكل واحدا من أهم الشواغل المطروحة علينا اليوم. والتجنيد القسري للأطفال في الصراعات المسلحة على أيدي مجموعات مسلحة، يمثل واحدة من أبشع جرائم عصرنا.

وفي حين أن اتفاقية حقوق الطفل تعد بمثابة النبراس الذي تهتدي به الجهود الدولية لحماية الأطفال، فإن اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) منذ عام مضى، يأذن ببداية مرحلة مهمة في الاستراتيجية العالمية لجعل العالم مكانا أكثر أماناً للأطفال.

وكما أوضح تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥، إن أحدى البلايا التي يعاني منها الأطفال اليوم عملية تجنيدهم واستخدامهم مقاتلين في العديد من الصراعات حول العالم. ونلاحظ أن الأطفال غالبا ما يُجرى لهم غسيل مخ، ويتعرضون للتحرش الجنسي وتوفر لهم الأسلحة النارية ليمارسوا القتل كما يحلو لهم، مما يؤثر على حياتهم وحياة الآخرين. ومن واجب المجلس والدول الأعضاء والأمم المتحدة ضمان ملاحقة الأطراف التي حددها تقرير الأمين العام ملاحقة نشطة لوضع حد لتلك الانتهاكات.

وقد حدد تقرير الأمين العام أطرافا فاعلة عديدة من غير الدول، حُظر بعضها في عدد من البلدان بوصفها منظمات إرهابية، مسؤولة عن انتهاكات للأطفال وإساءة معاملتهم. وتعمل هذه الأطراف من غير الدول خارج نطاق القانون الدولي والأخلاق وقواعد السلوك المقبولة عالميا. ويجب على مجلس الأمن وفريقه العامل النظر في اتخاذ مجموعة من التدابير العقابية ضد هذه الأطراف الفاعلة من غير الدول. ويمكن أن تزداد تلك التدابير تدريجيا عندما ترفض الأطراف الانصياع لقواعد القانون الدولي وممارساته. ومن الضروري أن يظهر الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة الابتكار وأن يعملا بصرامة على ضمان اتخاذ تدابير عقابية ضد الأطراف الفاعلة من غير الدول على هذه الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

إننا ندرك تماما ونقر بمسؤولية الدول مسؤولية كاملة عن حماية الأطفال في جميع الأوقات، في زمن السلام وفي زمن الصراع. غير أن الدول، بخلاف الأطراف الفاعلة من غير الدول، تخضع لنظم المعاهدات الدولية، التي تشمل اتفاقية حقوق الطفل، وبروتوكولاتها والعهدين الأساسيين لحقوق الإنسان. وجميع هذه تشكل آلية دولية شاملة تضمن حماية الدول للأطفال وتعزيز رفاههم. وتخضع سجلات الدول في مجال حقوق الإنسان لتمحيص دقيق في عمليات استعراض دورية تعقدها الهيئات التعاقدية لمراقبة تنفيذ الواجبات التي تعهدت بها الدول على الصُعُد الوطنية والدولية.

ولذلك من الضروري أن يصب الفريق العامل التابع لمجلس الأمن تركيزه الأساسي على الأطراف الفاعلة من غير الدول التي لا تتقيد بالالتزامات التعاقدية الدولية ولا تهتم بها. وهذا من شأنه المساعدة على ضمان عدم إلقاء عبء

مسؤوليات متعددة عن الإبلاغ على كاهل الدول وإخضاع الأطراف الفاعلة من غير الدول لنظام عقابي.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اعتمد قادة العالم ما شكل رؤيتهم وخطة عملهم للأمم المتحدة - الوثيقة الختامية - التي حددت أيضا استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة بوصفه خطرا متناميا.

ومن الأهمية بمكان أن نفكر مليا في هذا النداء الذي وجهه قادتنا ونحن نحتفل بالذكرى الأولى لاعتماد القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ويجب على المجتمع الدولي الآن اتخاذ الخطوة المنطقية التالية - وهي أهم الخطوات - المتمثلة في معالجة أولوية إعادة حياة الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة إلى طبيعتها. وإذ نشرع في مهمتنا المتمثلة في معالجة محنة الأطفال في الصراعات المسلحة، ينبغي لنا أن نتفق على أن النتيجة الطبيعية اللازمة لذلك المجهود ستكون تقديم المساعدة إليهم، بما في ذلك من خلال الوفاء باحتياجاتهم التعليمية والصحية وما يتعلق منها بالإنعاش. وهذا سينطوي على التحدي الأكبر المتمثل في إيجاد موارد كافية من خلال تعزيز التعاون الدولي.

وإذ أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس بأن حكومة سري لانكا، سعيا منها إلى تنفيذ القرار ١٥١٢ (٢٠٠٥)، هي الآن في المراحل النهائية من إنشاء فرقة عمل للمراقبة والإبلاغ. وبإنشائنا لفرقة العمل هذه، نأخذ في الاعتبار تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ولا سيما المرفق الثاني للتقرير، ومرجعية فريق العمل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

ظلت ترتكب جرائم بشعة ضد الأطفال، وخاصة ضد الأطفال التاميل الذين يعيشون في الأجزاء الشمالية والشرقية من سري لانكا، من قبل جماعة متمردة، نمور التاميل، لأكثر من عقدين من الزمن. وليس سرا أن الحالة لم يطرأ عليها تحسن يذكر، على نحو ما وثقته منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي اضطلعت بدور ريادي في لفت انتباه الرأي العام إلى هذه الحالة المحزنة. وقد جُنّد أولئك الأطفال بالقوة للقتال. وتمت برمجة بعضهم ليكونوا مفجرين انتحاريين. ولذلك نحن في سري لانكا نعرف تماما الخراب الذي يلحق بالنسيج الاجتماعي للبلد ومستقبله بهذه الممارسة البغيضة من قبل جماعة إرهابية. وبوصفنا بلدا متضررا، نحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة، دون مزيد من التأخير، لإنهاء الإفلات من العقاب الذي تتمتع به الأطراف الفاعلة من غير الدول، التي ما زالت تستغل الأطفال استغلالا سيئا. وعلينا في هذا المسعى ألا تحجبنا الشجرة عن الغابة، وألا نتهرب من مسؤوليتنا. يجب علينا ألا نفشل في سعينا إلى ضمان عالم سالم وآمن لأطفالنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): عقب المشاورات التي أجريت بين الأعضاء المجلس، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بالتصدي للأثر الواسع النطاق الذي يحدثه الصراع المسلح على الأطفال وتصميمه على كفالة احترام وتنفيذ قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) وجميع قراراته السابقة بشأن الأطفال والصراع المسلح، التي تقدم إطارا شاملا للتصدي لحماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح.

”وكجزء من هذا الإطار الشامل، يرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز منذ اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وبخاصة في المجالات الثلاثة التالية:

”أولا، يرحب مجلس الأمن بتعيين ممثلة خاصة جديدة للأمين العام للأطفال والصراع المسلح، السيدة راديكا كوماراسوامي. ويرحب مجلس الأمن

أيضا بأنشطتها الميدانية في حالات الصراع المسلح واعتزامها القيام بزيارات جديدة لهذه الحالات. ويحث مجلس الأمن الأطراف في الصراعات المسلحة على التعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام، وكذلك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وسائر كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بهدف إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود بما يمثل انتهاكا للقانون الدولي الواجب التطبيق، وكذا سائر الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال من جانب أطراف الصراع المسلح.

”ثانيا، يرحب مجلس الأمن بالتنفيذ الجاري لآلية الرصد والإبلاغ المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح ويدعو الأمين العام إلى التعجيل به وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) ويتطلع إلى تلقي الاستعراض المستقل المقبل المتعلق بتطبيق هذه الآلية. ويسلّم مجلس الأمن بأن تطبيق الآلية قد أسفر بالفعل عن تحقيق نتائج على المستوى الميداني، ويرحب بالجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية، والأطراف الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة، وشركاء المجتمع المدني، من أجل تنفيذ الآلية. ويدعو مجلس الأمن لذلك الدول ذات الصلة المتأثرة بالصراع المسلح التي لم تشارك بعد في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ أن تفعل ذلك على أساس طوعي، بالتعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسيف.

”ثالثا، يرحب مجلس الأمن بأنشطة فريقه العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، كما وردت في تقرير رئيسه (S/2006/497). ويرحب مجلس الأمن بما أحرزه الفريق العامل من تقدم جدير بالثناء في مرحلة تنفيذه ويناقش حاليا تقارير محددة للأمين العام عن الأطراف في حالات الصراع المسلح. ويدعو مجلس الأمن الفريق العامل إلى اقتراح توصيات فعالة كي ينظر فيها المجلس.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية الاستثمار المستمر في التنمية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والتدريب على المهارات، وتأمين إعادة الإدماج الناجح للأطفال في مجتمعاتهم المحلية، ومنع إعادة تجنيدهم. ويتعين الاعتراف بالحالة الخاصة للفتيات اللاتي يتعرضن للاستغلال على أيدي القوات والجماعات المسلحة ومعالجتها بصورة وافية.

”ويدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى بذل جهد متجدد لتعزيز حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، يدعو المجلس جميع الأطراف المعنية، بما فيها الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة متصرفة في إطار ولاياتها، بما في ذلك اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، والمؤسسات المالية الدولية التي تشمل البنك الدولي، وكذلك المجتمع المدني، إلى بناء شراكات لهذا الغرض. وعلى وجه الخصوص، يدعو مجلس الأمن الجهات المانحة إلى تقديم موارد إضافية لتمويل تطوير آلية الرصد والإبلاغ وإعادة إدماج الأطفال. كما يتطلع مجلس الأمن إلى ما ستقدمه لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان المنشآن حديثا من إسهام في هذا الجهد.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى التقرير المقبل للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وقراراته السابقة المتعلقة بالأطفال المتأثرين

بالصراعات المسلحة، الذي من المقرر تقديمه بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ويعرب عن تصميمه على التصدي لهذه المسألة الهامة“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحمل الرمز S/2006/PRST/33.

هناك عدد من المتكلمين على قائمتي ممن لم يدلوا ببياناتهم. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق هذه الجلسة حتى الساعة ١٤/٣٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.